

بناء مجتمع المعلومات فى الجنوب دور الحكومات والمجتمع المدنى

سوزانا فينكيليفيتش

وثيقة معدة من اجل
معهد العالم الثالث
يوليو 2005

معهد العالم الثالث يعبر عن تقديره للمساندة المقدمة من
المركز الدولى لايحاث التنمية

IDRC  CRDI

قائمة المحتويات

3	1-بناء مجتمع المعلومات في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
7	التقدم في مجال التوصيلية خلال العقد الأخير 2-استراتيجيات التوصيلية لمختلف الاطراف الاجتماعية استراتيجيات النفاذ المطبقة من جانب الحكومات استراتيجيات التوصيلية في المجتمع المدني استراتيجيات الشركات المقاهى السيبرانية
21	3-الدور الجديد للحكومات والمجتمع المدني في مجتمع المعرفة اليات تمويل بناء مجتمع المعرفة التمويل العام للبنية التحتية للاتصالات صناديق عامة للتضامن تمويل مشروعات الابحاث ، العمل التعاوني تمويل الصناعة التكنولوجية
30	4-مقترحات لسياسات واستراتيجيات مبتكرة لدول الجنوب التوصيلية توفير الاحتياجات الاجتماعية الدور الرائد الجديد للدولة في مجتمع المعلومات الدور الجديد للمجتمع المدني
36	5-الختام ... فيما يتعلق بالعمل الحكومي فيما يتعلق بانشطة المجتمع المدني للاطراف الاجتماعية المتعددة
	6-المراجع

1-بناء مجتمع المعلومات فى دول امريكا اللاتينية والكاريبى

تفويض الامم المتحدة¹ لدفع انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات² يشجع الحكومات على وضع ليات للتشاور متعدد القطاعات (يضم الحكومات، القطاع الخاص والمجتمع المدني)³ فى كل دولة من اجل تحديد الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بها للمضى نحو مجتمع المعلومات . وبنفس الطريقة ، فان قرارات الامم المتحدة المعنية بهذا الموضوع تحث المنظمات الدولية والاقليمية على المشاركة فى كل هذه العملية⁴. وهذه ، وبدون شك ، وكما طرح ممثلو المجتمع المدني فى يونيو 2005 فى القمة الاقليمية فى ريو دى جانييرو⁵، عملية اتاحت الفرصة للابتكار وتجربة انماط متعددة القطاعات للمشاركة .

امام هذا التفويض تطرح العديد من التساؤلات فى دول الجنوب : كيفية تطور عملية البناء الجامع لمجتمع المعلومات بواسطة مختلف الاطراف الاجتماعية فى دول الجنوب، وبشكل خاص فى امريكا اللاتينية والكاريبى ؟ على اية عناصر ، بالاضافة الى التوصيلية ، يجب ان تتركز جهود الحكومات، القطاع الخاص والمجتمع المدني ؟ اشكال التمويل التى يجب تشجيعها للنفاذ الى وانتاج السلع والخدمات التكنولوجية ؟ الظروف المطلوب توفيرها لكى تصبح المشاركة متعددة القطاعات فى بناء مجتمع المعلومات حقيقة واقعة، وليس مجرد حديث منمق؟ وبشكل رئيسى ما هى المقترحات التى يمكن صياغتها حول هذه النقاط للمساهمة فى القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، والاكثر اهمية ايضا ، المساهمة فى عملية بناء مجتمع المعلومات التى تلى هذه القمة ؟

هذه الدراسة ،والتي تعتمد على ابحاث خاصة وابحاث دارسين اخرين حول مختلف جوانب مجتمع المعلومات فى امريكا اللاتينية والكاريبى⁶، تدرج ضمن عملية التفكير والمناقشات الجماعية نحو

¹ <http://www.un.org/spanish/>

² <http://www.itu.int/wsis/index-ar.html>

³ <http://www.itu.int/wsis/basic/multistakeholders.html>

⁴ <http://www.itu.int/wsis/basic/background.html>

⁵ <http://www.redistic.org/docs/ENSI-RIO20051.pdf>

⁶ هذا الدراسة تستند على الابحاث التالية التى نسقتها المؤلفه :

TIC y reducción de la Pobreza en América Latina y el Caribe (IDRC, 2002); *TIC y Desarrollo local en el Área Metropolitana Norte de Buenos Aires* (Agencia Nacional de Promoción Científica y Tecnológica, 2003-2006); *La sociedad civil en la economía del conocimiento: TIC y desarrollo socio-económico*, Instituto de Investigaciones Gino Germani, Facultad de Ciencias Sociales, Universidad de Buenos Aires, 2004; *Las Cooperativas Comunitarias de Telecomunicaciones en Argentina*, 2005; y *Las Redes Electrónicas como Organización Social*, CONICET, 2003 – 2005; Susana Finkelievich y Alejandro Prince: *El (involuntario) rol social de los cibercafés en Argentina* (2005).

القمة العالمية لمجتمع المعلومات . تشمل اربع نقاط : الاولى تتناول استراتيجيات بناء مجتمع المعلومات (او المعرفة) فى دول امريكا اللاتينية والكاريبى . تعرض بشكل مختصر للتركيز السياسى والاقتصادى الذى تتبعه الحكومات على التوصيلية ، والتقدم المحقق فى هذا الصدد خلال العقد الاخير. النقطة الثانية تنصب على استراتيجيات مختلف الاطراف الاجتماعية فيما يتعلق بالتوصيلية ،سواء حكومات او شركات ، وايضا المجتمع المدنى المنظم . ويتم ومن خلال عدد من الامثلة توضيح هذا الموضوع .

النقطة التالية تخلص الى ان الدور الاساسى للحكومات ليس مجرد توفير البنية التحتية للنفاد على الانترنت ، وانما ايضا ، من ناحية ، التعاون مع اطراف اجتماعية اخرى من اجل التوصيلية، ومن ناحية اخرى وبشكل خاص التركيز على مجتمع المعرفة من اجل التنمية ، اى على الانتاج الوطنى للعلوم، التكنولوجيا والابتكار ، وكذلك على التوفيق بين العلوم والتكنولوجيا والابتكار من ناحية وانتاج سلع وخدمات مجتمع المعرفة من ناحية اخرى بما يكفل المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين . ومن اجل ذلك يتم وبشكل مختصر استعراض مختلف استراتيجيات التمويل لبناء مجتمع المعرفة وتطرح اهمية اللجوء الى تشجيع انتاج السلع والخدمات القائمة على قاعدة التكنولوجيا فى دول الجنوب ، اكثر من مجرد نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة .

واخيرا النقطة الرابعة تتناول مقترحات لسياسات واستراتيجيات مبتكرة من اجل دول الجنوب ، هو ما يغطى مختلف المجالات : الاتفاقيات بين الدول ومجموعات من الدول ، توفير الخدمات الشاملة للاتصالات، التوصيلية، انتاج العلوم، التكنولوجيا والابتكارات ، وانتاج سلع وخدمات مجتمع المعلومات .

التقدم فى مجال التوصيلية خلال العقد الاخير

منذ عام 1993 ، تزايدت اعداد نقاط الاتصال والمستخدمين بسرعة كبيرة جدا ، بالرغم من تواجد الفجوة الرقمية . مجتمع الانترنت شهد نموا بلغ 12% شهريا فى عام 1993 ، وهو العام الذى كانت خلاله 126 دولة تتمتع بالنفاد الشامل و \ او البوابات من اجل البريد الالكترونى (موللى، 1997) . فى عام 1993 كان التقدير ان الانترنت متصلة باكثر من 2 مليون حاسب ، 48% منها فى قطاع الابحاث ، و 29% فى القطاع التجارى، والباقى فى قطاعات الحكومة، التعليم والدفاع . فى عام 1994 ، كشفت احصائيات مجتمع الانترنت ان امريكا اللاتينية هى الاقليم الذى شهد اعلى نمو فى العالم وفق معيار التوصيلية . الاقليم بشكل عام سجل نموا بلغ 36% فى الربع الثالث من عام 1994 ، ودول عديدة سجلت معدلات اكبر من النمو : الارجننتين 41،9 % ، البيرو 171 % ، فنزويلا 65 % والمكسيك 48 % .

وفق البيات المسجلة من قبل موللى (1997) ، تحولت شبكة الشبكات (www) فى عام 1995 الى المجال الاسرع نموا فى الانترنت . شعبية هذه الوسيلة ، الغنية بقدرات العرض البصرى، المرنة وسهولة الاستخدام ، ساهمت ايضا فى الزيادة الهامة لاعداد المواقع التجارية (وهى المواقع التى تعرف بعلامة .COM) . حين لمحت الشركات فرصة للعاية لنفسها وبيع انتاجها وخدماتها من خلال الشبكة. فى المكسيك ، على سبيل المثال ، المجال التجارى حقق نموا 100% خلال تسعة اشهر فقط من عام 1995 .

خلال هذا العام ، عدد الحاسبات المسجلة على الانترنت ارتفع اكثر من الضعف ، من 2،3 مليون فى عام 1994 الى 6،6 مليون فى عام 1995 . كان التقدير انه خلال عام 1995 بلغ عدد المستخدمين ما

بين 40 و 50 مليون ، وكان المستهدف هو 200 مليون مستخدم في عام 2000. بالرغم من ان العدد الاكبر من المواقع المضيفة والمستخدمين للانترنت ما زال في امريكا الشمالية (بما في ذلك المكسيك) وفي اوربا ، فان التوصيلية توضح ايضا معدل مرتفع للنمو في اسيا ، افريقيا وامريكا اللاتينية . في عام 1995 ارتفع عدد المواقع المضيفة في كولومبيا بنسبة 88% ، وفي بنما بلغت الزيادة 87% وفي بيرو 53% . وخلال هذا العام فان كل من البرازيل (11,576 عقدة) ، المكسيك (8,382 عقدة) وكولومبيا (2,075 عقدة) تظهر ضمن اكبر 50 نطاق في العالم . في عام 1995 فان عدد من الدول الصغيرة في الكاريبي ارتبطت ولاول مرة بالانترنت ، بما في ذلك أنتيجوا ، جزر كايمان ، جمهورية الدومينيكان وباربادوس (مولوى، 1997) .

وفق هيرزوج (2000) فان امريكا اللاتينية تمتلك عدد مواقع استضافة اكبر من الاقاليم الاخرى مما يوصف بـ "العالم الثالث" . بالرغم من ذلك ، فان الاحصائيات تكشف وجود تفاوت عميق بين دول الاقليم . ثلاث دول فقط ، البرازيل والمكسيك والارجنتين ، لديها 394160 من اجمالي 486795 موقع استضافة في امريكا اللاتينية (يناير 1999) ، وهو ما يعادل 81% من مقدمى خدمات الانترنت في امريكا اللاتينية . ومع ذلك ، فان كل دول امريكا اللاتينية والكاريبي ، باستثناء الدول الصغيرة الواقعة في الجزر ، متصلة بالانترنت .

هيرزوج (2000) يؤكد ان عدد مقدمى خدمات الانترنت ، برغم كونه اداة لتسهيل حساب الاحتمالات النظرية للنفوذ على الانترنت ، فانه لا يعبر عن عدد المستخدمين المتصلين من خلال عناوينهم الخاصة بمواقع الاستضاف ، بمعنى الافراد المستخدمين فعلياً للانترنت . والبيانات المسجلة تظهر تفاوتاً على سبيل المثال IDC في ديسمبر 1998 قدرت ان عدد المستخدمين للانترنت في امريكا اللاتينية بـ 5,7 مليون مستخدم ، وهو ما يعنى 1,32% من اجمالي السكان . وتقديراً مماثلاً ذكر ايضا في يوليو 1997 من جانب المكتب الاستشارى الخاص STAR MEDIA والذي اشار الى ان المستخدمين الفعليين يصلوا الى 13,3 مليون (اكثر من 3,3% من سكان العالم) . ولكن جهة استشارية اخرى ، NAZCA S&S ، كانت تتحدث عن 7 مليون في نوفمبر 1997 (1,66% من السكان) ، في حين انه في ابريل 1999 ، LABIN اوصلت الرقم الى 2,5 مليون (0,6% من السكان) . بيانات بمثل هذا التفاوت تمنع التوصل الى تقدير دقيق عن الحجم الحقيقي لقطاع المستخدمين (هيرزوج، 2000) .

وفق تقديرات ابريل 1999 ، من 160 مليون مستخدم للانترنت (3,9% من سكان العالم) ، يوجد نحو 3,6% منهم في امريكا اللاتينية والكاريبي (8,4% من سكان العالم) .

مربع 1-: مسخدمى الانترنت فى امريكا اللاتينية والكاريبي 1998-2003⁷

مستخدمى الانترنت فى امريكا اللاتينية والكاريبي 1998-2003						
المتوسط	2003	2002	2001	2000	1999	1998

⁷ اذا ما نفذ مستخدم على الانترنت من محل اقامته ومن محل عمله ، يتم احصاء المستخدم على اعتبار انه هو وحده يستخدم هذه المنافذ .

(http://cyberatlas.internet.com/big_picture/geographics/article/0,1323,5911_323391,00.html)

29596186	23547712	18296126	13313347	8665386	5282360	%41
----------	----------	----------	----------	---------	---------	-----

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى (سيبال) (2005) تشير الى انه بين 1998 – 2004 تضاعف تقريبا عدد التليفونات الثابتة (من 53 الى نحو 93 مليون) ، والتليفونات المحمولة تضاعفت 8,5 مرات (من 20 الى 172 مليون) ورقم مستخدمى الانترنت تضاعف 12 مرة (من 6 الى 72 مليون). فى عدد من دول أمريكا اللاتينية والكاريبى فاق انفاق الفرد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بدخل الفرد بما فى ذلك المتوسطات العالمية : 8,4% فى البرازيل و7,8% فى شيلي وجمهورية الدومينيكان . وبرغم ذلك فانه بمعيار الارقام الكلية فان هذه الدول تنفق فقط 400 دولار سنويا للفرد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو اقل بستة اضعاف مما ينفق فى الدول المتقدمة .

2- استراتيجيات التوصيلية لمختلف الاطراف الاجتماعية

وفق سيبال (2005) فان كل دول امريكا اللاتينية والكاريبى تقريبا نفذت سياسات ثابتة للتعاون بين القطاعين العام والخاص موجهة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع التنافسية وزيادة المساواة في الفرص لجميع المواطنين، وكذلك زيادة شفافية وفعالية الدولة. وفي هذا الاطار، فان كثير من الحكومات لديها برامج لتعظيم النفاذ العام على الانترنت - وبشكل خاص مراكز الاتصالات، مراكز المعلومات او المؤسسات التعليمية. وان كانت التغطية ما زالت منخفضة. وهو ما يشكل تحديا من اجل مد الشبكات الوطنية للمراكز العامة للنفاذ على الانترنت، سواء كانت مجانية او منخفضة التكاليف، وبشكل اساسي في المناطق الجغرافية البعيدة، قليلة الكثافة السكانية و\او ذو الدخل المنخفض.

في حالة القطاع العام فان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد اساسيا من اجل زيادة فعاليته وشفافيته. من بين الانشطة التي يتم تشجيعها تبرز تنمية العطاءات العامة الالكترونية، تسديد الضرائب وخدمات التأمين الاجتماعي من خلال الانترنت وارقمة خدمات السجل المدني، الجمارك والهجرة. خمس دول (الارجنتين، البرازيل، شيلي، كولومبيا والمكسيك) تدخل وبالنسبة للحكومة على الانترنت ضمن الخمسة وعشرون دولة الاكثر تقدما (متخطين اليابان، اسبانيا، البرتغال وايطاليا)، ولكن دول اخرى تبقى ضمن الاكثر تخلفا على مستوى العالم. السيبال تؤكد ايضا على تنمية المحتوى من اجل التعليم. وقد تضاعفت تجارب تنمية البرمجيات التعليمية وتعددية وسائط الاعلام. بعض الدول تعمل منذ نحو عقد من الزمن في مجال انتاج المحتوى التعليمي رفيع النوعية وهناك بالفعل شبكة في امريكا اللاتينية للنوافذ التعليمية تشارك فيها 17 دولة.

استراتيجيات النفاذ المطبقة من جانب الحكومات

التوصيلية هي الخطوة الاولى الضرورية من اجل النفاذ على منافع مجتمع المعلومات. وهي ايضا اساسية حتى يتمكن المجتمع من ممارسة قدر من التأثير على ما هو معروض من تكنولوجيا: بعد رسوخ عادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الشعب، يمكن صياغة مطالب مناسبة بقدر اكبر لاحتياجات المواطنين موجهة الى المصممين، رجال الاعمال وناشري التكنولوجيا. وبذلك تتكون حلقة مفيدة يقوم من خلالها المجتمع بالتأثير على العرض التكنولوجي، والتي بدورها، ومن خلال تقديم منتجات موانمة للطلب المحلي، ومن خلال التأكيد على عادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تولد طلب اكبر واكثر تعقيدا (فينكيليفيتش وغيرها، 2003).

كما ذكر اعلاه، فان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انتشرت في دول امريكا اللاتينية والكاريبى في عقد التسعينات. ولكن النفاذ عليها هو غالبا غير متساو، سواء فيما بين الدول او في داخل الدول ذاتها. وهذه الفجوة الرقمية، والتي تضاف الى عدم المساواة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي القائمة من قبل، هي عائق كبير امام التنمية. ولهذا السبب فان وضع حد لعدم المساواة هذه تشكل اولوية لحكومات امريكا اللاتينية والكاريبى لدى التطلع الى بناء مجتمع المعلومات.

هناك مصالحي اخرى تفسر اهمية موضوع التوصيلية لدى حكومات امريكا اللاتينية والكاريبى: التوصيلية تعنى انشاء بنية تحتية، وهو مجال يعنى بدوره مبادرات للشركات والمنظمات المالية،

لنتحول الى اطراف ضغط نشطة للحكومات الوطنية. وبالرغم من ان الخطط الوطنية فى بعض الدول (الارجنتين، المكسيك، البرازيل، فنزويلا، اوروجواي، ضمن دول اخرى) تتضمن مقترحات تتخطى موضوع التوصيلية، فان التطورات التى تحققت حتى الان فى مجال التعليم، السياسات العامة، العلوم والتكنولوجيا، والتنمية الاجتماعية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعكس الامل فى تحقيق ذلك بدرجة اعلى مما تحقق فعلا من نتائج. كما تشير جوليانا مارتينز وفريق عمل (2001)، فان النفاذ على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فى حد ذاته لا يحقق توليد للمعرفة او تغير عدم المساواة الاجتماعية. ولكن، كيف يمكن ان تولد التوصيلية فى حد ذاتها التنمية، وبشكل خاص تنمية (اكثر) مساواة؟

يقصد بالتوصيلية النفاذ على الحاسبات والانترنت من خلال خطط تمويل معدات المعلوماتية، او انشاء مراكز اتصال او مراكز معلومات. ولم ينظر بنفس الاهتمام الى انشاء والحفاظ على بنية تحتية للاتصالات والتوفير الشامل والاسعار المعقولة للخدمات. من اجل ربط الانترنت بخدمة التنمية، من الضروري النظر الى ما ابعد من التوصيلية باعتبارها مجرد النفاذ على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من الضروري التشغيل ليس فقط بتوليد المحتوى، مزج الانترنت مع اشكال اخرى من الاتصال، واستخدام هذه التكنولوجيات، وانما ايضا وفى المقام الاول، بتنمية البنية التحتية والتطبيقات الخاصة. وبالرغم من اننا جاستثناء حالات البرازيل او المكسيك نجد مؤخرا فقط ومنذ عام 2003 فى بعض دول امريكا اللاتينية خطط ومشروعات لخلق ابتكارات تكنولوجية خاصة بها لكسر حالة التبعية فى هذا المجال: تتركز الجهود بالدرجة الاولى على مجال التوصيلية باعتبارها مثل استهلاك سلع وخدمات تكنولوجية، خطوة هامة دون شك من اجل دمج المجتمع فى المعلومات العالمية، ولكن ليس لبناء مجتمع معلومات متسق مع الواقع الوطنى لدول امريكا اللاتينية والكاريبى. مفهوم التحول من مستخدمين الى منتجين للتكنولوجيا (بشكل خاص البرمجيات) هو فى المراحل الاولى من تطوره.

فى دراسة فينكيليفيتش وغيرها (2003) يتضح ان خطط ومشاريع التوصيلية التى تم تحديدها تعتمد فقط على الربط بين السكان والنفاذ المجانى و\او منخفض النفقات على الانترنت. ونادرا ما كان يتم الربط بين التوصيلية والتنمية المحلية للسلع والخدمات كثيفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، او مع الانشطة الموجهة نحو النمو الاقتصادى والحد من الفقر. بالرغم من ان التوصيلية يترتب عليها انشاء هياكل تحتية، فما هى تطورات البنية التحتية التى تعد ضرورية للتنمية الوطنية؟ استيراد التطورات التكنولوجية من الخارج، او انتاج التطورات والتطبيقات الخاصة؟

من المفيد الاشارة الى ان التوصيلية هى واحدة من المجالات القليلة التى شهدت جهودا اقليمية، مثل شبكة MERCOSUR\RECYT\COMISION TEMATICA SOCIEDAD DE LA INFORMACION، التى تحدد اهداف للتنمية المشتركة لدول الميركوسور. ومن ذلك: دعم التنمية الاجتماعية (الفجوة الرقمية) ومشروعات البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: الربط بين شبكات السرعة العالية بمراكز الابحاث والتنمية وتنمية منصات مفتوحة لتطبيقات من نوعية كثيفة من المحتويات. هذه اللجنة تدعم ايضا التنمية الاقتصادية (بمفهوم التجارة الالكترونية)، والتعليم من خلال الانترنت. ولكن وحتى منتصف عام 2003 لم تسجل نتائج فعلية لهذه المبادرات.

الارجنتين

يطرح البرنامج القومي من اجل مجتمع المعلومات⁸، التابع لسكرتارية المعلومات، ضرورة تحديد سياسة قومية تتيح توجيه الجهود العامة نحو التوصيلية، ويتخصص في التعميم الشامل للانترنت والشبكات الرقمية الاخرى للبيانات، تنمية التجارة الالكترونية، تدريب الموارد البشرية المتخصصة في ادارتها، تشجيع الاستثمارات، وبشكل عام لتنمية الاتصالات اللاسلكية، المعلوماتية، الالكترونية، برامج المعلومات والتكنولوجيات الاخرى المماثلة.

وبرنامجه الخاص بالمراكز المجتمعية التكنولوجية، وبالرغم من عدم تنفيذه لكل اهدافه الاولية، فهو احد البرامج الحكومية للنفاذ المجاني للفئات التي تعاني من اوضاع اجتماعية واقتصادية او جغرافية غير مواتية، وكذلك بالنسبة لذوى الاحتياجات الخاصة. مشروع المراكز التكنولوجية المجتمعية اقام نحو 1350 مركز موزعة في كافة انحاء البلاد. يضاف الى ذلك 1745 مكتبة شعبية، مدمجة حاليا في مشروع المراكز التكنولوجية المجتمعية. وتذكر دراسة حول هذه المراكز، انه وبالرغم من ذلك فان المراكز التكنولوجية المجتمعية لم تحل باى قدر مشكلة النفاذ الشعبى. فى دراسة حول هذه المراكز، باسى و ريدان (2002) يقرون بانه " بالرغم من ان مراكز التكنولوجيا المجتمعية القائمة تعد حقيقة واقعة، فان طريقة عملها وفق الاهداف المرجوة، بعيدة جدا عن الاسلوب الامثل. غالبية المراكز تعاني من مخالفات خطيرة، وتلك العاملة فعلا قدراتها غير مستغلة.

من جانبه، فان المجلس الفيدرالى للاستثمارات⁹، يوفر مراكز نفاذ فى عواصم الاقاليم الارجنتينية، والتي توجه بشكل اساسى نحو السكان ذوى الدخل المنخفض، ونحو المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، ولادارة الموظفين الحكوميين على المستوى الاقليمى والبلديات، ونحو مجال التعليم وكيانات المجتمع.

البرازيل

برنامج SOCINFO، وفيما يختص بمجال التوصيلية، يتوجه بشكل غير مباشر فقط الى حل المشاكل الاجتماعية. ومع ذلك فان مشروعاته الخاصة بحدائق العلوم والتكنولوجيا ومشروعات مثل SOFTEX الموجهة نحو انتاج سلع وخدمات ذى قيمة مضافة عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل دفع التنمية فى المدن المنتشرة فى كافة انحاء البلاد، وهو ما يبدو مبشرا فى هذا الصدد.

مع المضى قدما فى هذا الاتجاه توجد بعض البرامج الاقليمية والفيدرالية، وعلى سبيل المثال فان

⁸ http://www.psi.gov.ar / والصفحة الرئيسية للمراكز التكنولوجية المجتمعية http://www.ctc.gov.ar

⁹ http://www.cfired.org.ar/esp2/indices/f_1.htm

ولاية جوياس ، ومن خلال سكرتارية العلوم والتكنولوجيا ، قامت بوضع برنامج CPC والذي يساعد على تلبية احتياجات القطاع الزراعي، الشركات، السياحة والخدمات لمختلف مناطق الولاية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وحتى تتمكن الفئات التي يغطيها البرنامج من تنمية قدرات جديدة من اجل سوق العمل .

هذا البرنامج يتناول ضمن قطاعات اخرى التعليم، التوظيف، والتي من اجلها تنظم دورات للشباب والكبار . والهدف قيام CPC بفتح امكانيات اقامة مشروعات صغيرة وادارة العمل المستقل وغير الرسمي . فى شيلي يحتل النفاذ الشامل الاولوية الاولى لسكرتارية الاتصالات اللاسلكية ، والتي وضعت سياسة للنفاذ الشامل على مجتمع المعلومات، من اهدافها تشجيع التنمية الاقتصادية ودفع التوزيع العادل بين السكان ، ولكنه لا يحدد اشكال التشغيل فيما بعد تيسير التوصيلية .

كوبا والمكسيك

يبدو ان حكومة كوبا تخطت ما كانت تبديه من تردد بالنسبة للتوصيلية على الانترنت، نحو سياسة اكثر نشاطا وذلك استجابة للطلب المتنامى للمجتمع ولتنمية "مجتمع اسود" للانترنت .

فى المكسيك ومنذ اكثر من عشرون عاما تم الاعتراف بالاهمية الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية الوطنية . ونتيجة لذلك بدأت أنشطة مختلفة من اجل دفع تطويرها واستيعابها . تم انشاء اليات مختلفة وتسهيلات من اجل ضمان التوصيلية، ومن ذلك برنامج التوصيلية للنظام الوطنى الالكترونى للمكسيك، والذي انشأ شبكة للمراكز المجتمعية الرقمية (CCD)¹⁰ والتي تستوعب 1500 نقطة نفاذ على الانترنت فى مقار البلديات فى كل البلد.

النفاذ على الحكومة الالكترونية

غالبية المبادرات الحكومية للتوصيلية فى امريكا اللاتينية والكاريبى تتجه نحو تحفيز المواطنين للجوء الى اليات المعلومات المطبقة من جانب الحكومات الوطنية، الاقليمية والمحلية، التى تتعلق بالحكومة الالكترونية ، احدى الاولويات الاكثر اهمية لحكومات الاقاليم . ينظر الى الحكومة الالكترونية باعتبارها اداة لاعادة تنشيط السياسات الديموقراطية، الحد من البيروقراطية، زيادة الشفافية للحكومات المحلية. الحكومات الوطنية والمحلية تمكنت من اثبات فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل زيادة الشفافية والسرعة فيما يتعلق بالادارة، سواء على المستوى الداخلى (المؤسسى) وكذلك فيما يتعلق بالخارج (خدمات المواطنين) وايضا تعظيم الفائدة الاقتصادية التى يتيحها ذلك فيما يخص ترشيد عدد الموظفين، وتخفيض النفقات ، ضمن فوائد

¹⁰ <http://www.e-local.gob.mx/elocal.htm>

أخرى. وهو أيضا ، وبدرجة كبيرة، أداة ثمينة من أجل الدعاية السياسية : نافذة عرض الإنجازات والمشروعات الحكومية . وان كان لا يستخدم كوسيلة لمشاركة المجتمع المدني أو لتحسين الاقتصاد المحلي أو الإقليمي . هناك قصر نظر ما حول امكانيات الحكومة الالكترونية من أجل جذب الشركات الابتكارية الى المدن ، التأثير على السياحة، تيسير نشاط العمال وتشجيع انتاج السلع والخدمات بشكل ad-hoc ، مثل المعدات والبرامج الضرورية من أجل تطبيق الحكومة الالكترونية .

التعريف الفعلي للحكومة الرقمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي يضم على الأقل بعدين من حيث المفاهيم : ادارة البلد، الاقليم ، المحافظة او المدينة ، الحكومة بمعناها المعروف. والاخيرة ، وفق اليساندرو برينس (2002) المقصود بها السياسة الالكترونية : تطبيق التكنولوجيا فى الأنشطة السياسية على مختلف مستوياتها ، وفى علاقاتها بالمواطنين. وضمن هذا القطاع الاخير تدخل أنشطة مثل الادلاء بالاصوات، الاستفتاءات الالكترونية، وكذلك قوائم الحوارات ، ومنتديات الحوار بين المواطنين والمشرعين . المقصود بالادارة الالكترونية الرقمية هو تطبيق الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مجالات الاعمال وانشطة وتفاعلات الدولة : استخدام التكنولوجيا فى تفاعلات وانشطة الموارد البشرية ، اتصالاتها، مشترياتها ، الحسابات والضرائب ، الادارة، الخ . وضمن هذا القطاع تدخل ايضا ليس فقط الأنشطة داخل الدولة ، وانما علاقاتها مع الدول الاخرى والمنظمات (الموردين) ومع المواطن من خلال دوره كـ "عميل او زبون" اضطرارى للدولة وبيروقراطيتها (برينس، 2002) .

وفق ريللى واشيبيريا (2003)، " تاريخ البرامج يظهر ان شيلي والبرازيل لديها مبادرات اكثر ديمومة وايضا اكثر رسوخا \المكسيك وفنزويلا لديها استراتيجيات للحكومة الالكترونية باعتبارها جزء اساسى لاستراتيجياتها العالمية لمجتمع المعلومات (...). وبيرو (...). واوروجواى ليس لديها استراتيجيات واضحة للحكومة الالكترونية حتى الان ". الأرجنتين من جانبها وبالرغم من ان تاريخها فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية يعود الى عام 1996 ، ليس لديها استراتيجية متكاملة ، وان كان يتم حاليا تبني مبادرات متعددة على مستوى المحافظات.

استراتيجيات التوصيلية فى المجتمع المدني

المجتمع المدني ، وازافة الى نشر وايضا توفير التوصيلية للمواطنين ،يقوم بدور اساسى فى تحديد الاشكال الجديدة للعلاقات والبناء الاجتماعى التى يجب ان تتشكل اعتبارا من تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ولا يتعلق ذلك فقط بمسألة استراتيجيات الحكومة والشركات : من الضرورى دعم تواجد منظمات المجتمع المدني فى وضع وادارة استراتيجيات التوصيلية، ليس فقط من أجل تشجيع التضامن والثقة بين الافراد، وانما ايضا من أجل التأثير على الاستراتيجيات العامة والسياسة . منظمات المجتمع المدني تتمتع ببعض الثقل السياسى، من أجل التأثير على القرارات والنتائج للسياسات العامة . وتؤثر بشكل خاص على ابراز المشاكل والمطالب، نظرا لانها وبشكل عام تمتلك خبرة وقدرة على كشفها ونشرها، وفى وضع الحلول والمقترحات للسياسات وبعد ذلك متابعة الاعمال التى تنفذ (فينكيليفيتش و فينكيليفيتش ، 2005) .

حركة منظمات المجتمع المدني ازاء ادارة التوصيلية تختلف من منظمة الى اخرى : بعضها يرى انه يجب تكثيف العلاقات مع الجمهور وان المنظمات ذاتها يمكنها ان تتولى بشكل مباشر تنفيذ بعض البرامج من خلال ادارتها الخاصة لموارد وتقديرات الدولة (بشكل خاص على مستوى البلديات). منظمات اخرى ليست على استعداد لتولى مهام تختص بها الدولة وترى ان نشاطها يجب ان يدور فقط في مجال ما هو اجتماعي وفي سيطرة الجمهور (فينكيليفيتش وكيسيليفسكي ، 2005).

مبادرات منظمات المجتمع المدني

مؤسسة العدالة (الارجنتين)
 لدى المجتمع المدني مبادرات مثل مؤسسة العدالة في الارجنتين والتي تقيم مراكز نفاذ مجتمعية .
 (<http://www.equidad.org/centros.htm>) .
 كل مركز عدالة هو مكان عام يوفر النفاذ على الحاسبات، التدريب على التعامل مع التطبيقات الاساسية للبرمجيات، الملاحظة ، والخدمات الاجتماعية عن طريق الانترنت (الدورات ،البحث عن عمل ،المعاملات الحكومية، تصميم صفحات الويب، شراء وبيع السلع والخدمات ، الخ ..) وبشكل عام يقع المركز في مكان يخصص مجاناً لهذا الغرض من قبل احد المراكز السكنية، المنظمات المجتمعية، المنظمات غير الحكومية، المدارس، الكنائس او النوادي ، ضمن جهات اخرى . ادارة المركز تبقى في يد المنظمة المجتمعية والنموذج يفترض الوصول الى تمويل المركز ذاتيا من خلال تقديم الخدمات باسعار منخفضة .

Somos@telecentros (اكوادور)

Somos@telecentros¹¹ تعرف نفسها كشبكة انسانية تضامنية لامريكا اللاتينية تشجع وتدافع عن العدالة الاجتماعية والتنوع بكافة مظاهره . اهدافه هي دعم جهد قائم على علاقات من الثقة، الشفافية والعدالة والاحترام المتبادل\ تشجيع الملكية الاجتماعية والاستفادة والاستخدام الواعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية \ دعم وتوثيق مساحات الحوار من اجل التأثير على السياسات العامة والتشريعات الخاصة بموضوعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات\ البحث عن انشاء ودعم الشبكات دون الاقليمية والوطنية والمحلية التي تنمي من انضمام اعضائها الى نشاط الشبكة الاقليمية \ تشجيع العمل التعاوني الذي يولد ثقافة المساندة والمشاركة والتضامن\ تنمية ودعم ونشر ثقافة التعلم من خلال العمل ، حيث يكون الجميع حاملين ومديرين وباعثين للمعرفة \ تحفيز المشاركة النشطة ، المسئولة، والمنتجة لاجزاء شبكة **Somos@telecentros** \ توليد ودعم حلقات التدريب ،من واقعا المحلي والوطني، من اجل دعم الشبكة الاقليمية\ تحفيز تحالفات التعاون التي تساعد على تحقيق اهداف الشبكة\ توليد والمشاركة فى المعلومات المنتجة، البيانات الهامة والادوات والموارد التي تثرى حركة الشبكة فى مجملها ولاعضائها بشكل خاص \ تنمية وتشجيع ثقافة التقييم الذاتى والمتابعة المستمرة للعمليات .

Chasque-Item (اوروجواى)

كان معهد العالم الثالث ومنذ عام 1986 يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتصال مع شبكة عريضة من النظراء، سكرتارية شبكة العالم الثالث فى ماليزيا ومن اجل النفاذ على قواعد بيانات العالم اجمع بسعر منخفض . وسريعا ما انتشرت الاخبار حول توافر هذه التكنولوجيا ووصلت طلبات ارسال واستقبال للرسائل الالكترونية من خلال Chasque ، وهى نافذة فى BBS للـ GeoNet ، فى انجلترا . وهكذا بدأت Item فى تقديم خدمات الاتصال للعديد من المنظمات غير الحكومية الاوروجوائية من خلال هذه النافذة .

فى عام 1989 حصلت Item ، اضافة الى نحو 12 منظمة غير الحكومية ، من المنظمة

¹¹ <http://tele-centros.org/index.php?module=articles&func=display&aid=581>

¹² Administración Nacional de Telecomunicaciones (ANTEL).

¹³ Servicio de transmisión de datos por conmutación de paquetes de ANTEL.

¹⁴ انظر فينكوبليقيتش ، سوزانا (2001) :

"Los impactos sociales de la incorporación de TIC en los gobiernos locales y en los servicios a los ciudadanos. Los casos de Buenos Aires y Montevideo" en "Internet y sociedad en América

Instituto del Tercer Mundo (ITeM)

wsis2@item.org.uy | Phone / Fax: +598 (2) 412-4224 | Dr. Juan Paullier 977, Montevideo URUGUAY

الهولندية للتعاون من اجل التنمية على منحة من اجل تشغيل اول مقدم خدمات ربط فى اوروجواى لاستخدام المواطن . واطلق عليه اسم النافذة القديمة لخدمات البريد: Chasque . كان Chasque اساسيا فى عملية نشر الانترنت خارج النطاق الاكاديمى. فى نوفمبر 1993 وقع اتفاق بين المؤسسة الوطنية للاتصالات ANTEL¹² و IteM يتم من خلاله السماح لكل مستخدمى URUPAC¹³ باستخدام خدمات Chasque . وكان هذا اول ربط مباشر بالانترنت تقدمه المؤسسة الوطنية للاتصالات لعملائها . فى مارس من هذا العام حظرت ANTEL على Chasque تقديم النفاذ الى "اطراف ثالثة" ، وهو ما ادى الى صدام كان حاسما فى نشر الانترنت فى اوروجواى ، من خلال فتح "موضوع الانترنت" من دائرة مغلقة الى الجدل الشعبى¹⁴ .

قطاع الاتحادات فى امريكا اللاتينية ، وبرغم كل الجهود ، ليس بعد فى وضع لتوفير النفاذ على التكنولوجيا لغالبية سكان الاقليم ، بسبب معوقات اقتصادية بالدرجة الاولى، وايضا معوقات فى مجال ادارة الموارد والافراد :الحقيقة هى ان المواطنين ذوى الدخل المنخفض ، والذين يعانون من نقص فى الحاسبات او لديهم اجهزة معلوماتية من الاجيال القديمة جدا ، وكذلك سكان المناطق الداخلية فى مختلف الدول، والشباب، يحصلون على النفاذ حاليا ، وبنسبة عالية، من خلال مقاهى الانترنت ، اكشاك التليفونات، او مراكز الاتصالات ، الاماكن الخاصة للنفاذ العام على الانترنت .

RITS (البرازيل)
RITS¹⁵ هى شبكة المعلوماتية للقطاع الثالث ، منظمة خاصة ، مستقلة ليس هدفها الربح، تأسست عام 1977 . RITS شريكة مع بلدية ساو باولو فى واحد من اكبر مشاريع نشر المعلوماتية فى البرازيل : مراكز الاتصالات فى ساو باولو (www.telecentros.sp.gov.br) ، التى توفر نقاط نفاذ عام ومجانى على الانترنت للمجتمعات الاكثر فقرا فى المدينة . RITS تشارك فى هذا المشروع من خلال ادارة الموارد البشرية العاملة فى هذه المبادرة ، من خلال توفير دورات تدريبية مجانية فى البرمجيات وتشجيع التطبيق الكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية الاجتماعية . ويوجد حاليا 107 مركز اتصالات ، تغطى نحو 300 الف مواطن شهريا . وقد توسع مجال نشاطها : RITS حاليا شريك فى مشروع "الصحة والسعادة" ، الذى بدأت فى تنفيذه فى نهاية عام 2003 ، " مركز الاتصالات الثقافى المجتمعى لاحدى المحميات (Reserva Extraccionista Tapajos-Arapiuns) فى سانتاريم . وهو مشروع راند للتعطية الرقمية لمجتمعات الامازون من اجل تشجيع التنمية المحلية المتكاملة والمستدامة ، وسيتم مد المشروع الى مجتمعات اخرى فى المنطقة .

ADN العمل الرقمى فى الشمال الشرقى
 هذا المشروع الذى تحقق من خلال دعم المؤسسة الامريكية و IBM ، يوفر الحاسبات والنفاذ المجانى لنحو 40 منظمة غير حكومية فى المنطقة الشمالية الشرقية للبرازيل . يتم تأهيل

Latina y el Caribe", G. Cliche y M. Bonilla coordinadores, IDRC-FLACSO, Ecuador, Quito, Diciembre de 2001.

http://www.rits.org.br/oquee_teste/oq_earits.cfm¹⁵

المنظمات من خلال برنامج تدريبي في المعلوماتية والانترنت وتوجيهها نحو الامتلاك الفعلى لتكنولوجيا المعلومات لكي تدعم ذاتها مؤسسيا . RITS توفر خدمات استشارية جيدة فيما يتعلق باحتياجات كل منظمة ، مع لقاءات تعريفية ، دعم المتابعة فى الولايات التى يغطيها المشروع والانشطة من خلال الانترنت (www.rits.org.br\adn) .

هناك بدائل اخرى يقوم بها المجتمع المدنى بالرغم من عدم انتشارها فى دول الجنوب . والارجنتين هى حالة خاصة، ففى المناطق الداخلية ، وبشكل خاص فى المدن ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، او البعيدة عن المدن الكبرى ، تتولى تعاونيات التليفونات بدرجة كبيرة توفير النفاذ (فينكيليفيتش و كيسيليفسكى، 2005) .

تعاونيات الاتصالات هى فى الواقع التى توفر خدمات التليفونات والانترنت لنحو ثلث سكان الارجنتين ، وبشكل خاص فى المناطق البعيدة او المدن الصغيرة ذات الكثافة السكانية المنخفضة. تعاونية اتصالات ، والتى توفر التليفونات والانترنت ، هى فى الاساس رابطة مستقلة للأفراد لتوحيد الجهد من اجل الاستجابة لاحتياجات والتطلعات العامة ، فى المجال الاقتصادى ، الاجتماعى او الثقافى ، من خلال شركة ملكية عامة يتم ادارتها بشكل ديموقراطى.

التعاونيات المجتمعية للاتصالات فى الارجنتين

التعاونيات المجتمعية للاتصالات فى الارجنتين تأسست فى الستينات من جانب المواطنين الراغبين فى شغل الفراغ فى مجال الاتصالات الذى خلقته مؤسسة التليفونات الحكومية، ENTEL ، والتى لم تتمكن من توفير الخدمات فى المناطق البعيدة او ذات الكثافة السكانية المنخفضة . فى عام 1989 تم خصخصة ENTEL ، ولكن استمرت التعاونيات فى نشاطها ، وتوسعت نحو تلك المجتمعات التى كانت ، سواء بسبب موقعها الجغرافى او ضعف الكثافة السكانية او غير المجزية لكبرى الشركات الخاصة للتليفونات . وقد نمت هذه التعاونيات وحقت ارباحا ، عن طريق ادخال تكنولوجيا جديدة ، مثل الانترنت ، من اجل تقديم خدمات جديدة لاعضاءها باسعار فى متناول اليد . الاتحادين التعاونيين الاكثر اهمية حاليا فى الارجنتين هما: FECOTEL (اتحاد تعاونيات الاتصالات المحدود) و FECOSUR (اتحاد تعاونيات خدمات التليفون فى المنطقة الجنوبية) . ويمثلون فيما بينهما 350 تعاونية مجتمعية للاتصالات . يبلغ عمر FECOTEL 40 عاما ويدير اعضائها ممتلكات وارصدة تصل الى ثلاثة بليون دولار . القطاع التعاونى يخدم اكثر من 2,5 مليون ارجنتينى ، نحو 8% من اجمالى السكان، من خلال 600 الف خط تليفونى ، ويحصل اكثر من 100 مليون دولار سنويا ، ويوظف نحو 3500 فرد¹⁶ .

درجة استخدام التعاونيات المجتمعية للاتصالات من الجيل الاخير من التكنولوجيا تختلف وفق الاحتياجات الخاصة لكل مجتمع وامكانياته الاقتصادية . استقلالية وكذلك ، وفى حالات عديدة، صغر حجم التعاونية ، يجعلها على درجة عالية من المرونة تسمح لها بالتكيف مع التكنولوجيات الجديدة بمعدل سريع نسبيا . كثير من التعاونيات تستخدم شبكات بيانات على بروتوكولات انترنت وتنقل الصوت على بروتوكولات انترنت، ولكن سنترالات الاستبدال الرقمية سوف تستمر

¹⁶ http://www.bloggers.com.ar/bloggers/novedades3/8067.html تم الرجوع الى هذا المصدر فى 10 مايو 2005 .

في الخدمة لاعوام قادمة . كما تستخدم بروتوكولات انترنت لاسلكية في المناطق ذات الكثافة السكنية المنخفضة والتي لم تصلها بعد شبكات كابلات نحاسية . بعض التعاونيات تستخدم cordect ، تكنولوجيا لاسلكية للعبء المحلية تم تطويرها من جانب المعهد الهندي للتكنولوجيا وتعتمد على الدعم الرقمي القياسي للاتصالات اللاسلكية. CorDECT تم تصميمها لتقديم التوصيلية الفورية من النوع الرأقي من الصوت والبيانات في المناطق الريفية ، مع علاقة جيدة بين النفقات والفعالية .

التعاونيات المجتمعية للاتصالات تقدم لمجتمعاتها خدمات تليفونية وانترنت مع توصيلات طلب الرقم\ او نطاق عريض (خط المشترك الرقمي غير المتزامن او واي فاي) وكذلك تليفونية على بروتوكولات انترنت باسعار اقل كثيرا من اسعار الشركات الخاصة الكبيرة التي تعمل في الارجننتين (TELEFONICA و TELECOM) ، عديد من التعاونيات تقدم خدمات مجانية للمجتمع ، دورات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، نفاذ مجاني على الانترنت للمدارس الحكومية ، المكتبات والمؤسسات العامة (المطافئ ، الشرطة ، المستشفيات الخ ..) . وفق مصادر اللجنة الفيدرالية للاذاعة فان مشروعات القوانين المقترحة في مجال الاذاعة في الارجننتين سوف تسمح للتعاونيات تقديم التلفزيون من خلال الكابلات ، وهو ما سوف يحولها الى طرف قوى في سوق الاتصالات ، التلفزيون . التعاونيات المجتمعية للاتصالات تتأهل لتوفير حزمة من الخدمات تشمل التلفزيون عن طريق الكبل ، التليفون والنفاذ على الانترنت باشتراك شهري 16 دولار (اسعار عام 2004) .

استراتيجيات الشركات

المقاهي السيبرانية

استراتيجيات التوصيلية القادمة من القطاع الخاص لا تتبع بالضرورة من الشركات الكبيرة: كثيرا ما ترجع الى مبادرات فردية او شخاص يحصلون على توكيلات لمنهج يتبع احدى الشركات الاكبر. وهذا هو الوضع بالنسبة لمقاهي السيبرانية ، فهي بشكل عام مشروعات خاصة، ساعدت بشكل ملحوظ على تخطي الفجوة الرقمية واستكمال اعمال الحكومات والقطاع التعاوني في هذا الصدد.¹⁷ مقاهي السيبرانية واكشاك الانترنت مظهر منتشر على مستوى العالم، ولكنه يميل نحو التركيز في المدن الكبيرة والاماكن التي لا تعاني بشكل كبير من ظاهرة النفاذ الاختراقي وفي المواقع السياحية. المقهى السيبراني (يطلق عليه ايضا السيبر، مقهى انترنت، مقهى الحاسب الشخصي، الخ .) في الاصل مشروع تجاري حيث ينفذ الفرد على الانترنت من خلال سداد مبلغ ما، عادة ما يعادل جزء من الزمن من ساعة وحتى دقيقة. وعدد متنامي من المقاهي توفر نفاذ لاسلكي غير محدود. في كثير من مقاهي السيبر تباع ايضا مشروبات، اوراق، قطع غيار الحاسبات، الدخان ، حلوى او تقدم خدمات مثل تصوير المستندات وارسال واستقبال الفاكس .

¹⁷ هذه النقطة من الدراسة تسترجع بعض نتائج بحث اجرته سوزانا فينكوبليقيتش واليخاندرو برينس (2005) :

: "El (involuntario) rol social de los cybercafés en Argentina".

توسعت في أمريكا اللاتينية والكاريبية ما يطلق عليها "مراكز الاتصالات"¹⁸، والتي تمول من الدولة، الشركات أو المنظمات الدولية، كثيرا ما يتم تشغيلها بواسطة متطوعين. مراكز الاتصالات هذه توفر كثيرا من الدورات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسهيلات أخرى لمعيشة المجتمع. في هذا العمل، حين نتحدث عن الأماكن الخاصة للنفوذ العام، نغطي داخل هذا المفهوم سواء أكشاك التليفونات أو توكيلات لشركات تليفون أو المشروعات المستقلة الصغيرة جدا. ونشير إلى هذا المجموع بـ "السيبرات".

أول ظهور للسيبرات على مستوى العالم يرجع إلى عامي 1995 و1996 (نونس 1999)¹⁹. صحيفة تلك الفترة تشير إلى نحو 100 مقهى سيبراني في كل العالم، وهو عدد اعتبر كبير جدا في تلك الأوقات. بعد ذلك حدث انفجار حقيقي في عدد السيبرات في الدول النامية وفي المناطق السياحية. نونس (1999) كان يقدر، في هذا العام، وجود أكثر من 2300 مقهى سيبراني في 124 دولة، ربعها في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي أيامنا هذه، في الدول المتقدمة وبشكل متزايد في الدول النامية، فإن المقاهي السبرانية تشهد تغيرا: ليست أماكن مجهزة بالحاسبات، ولكن أصبحت المقاهي أو الحانات المعروفة، تقدم خدمات واي فاي لحاملي الحاسبات المحمولة.

بيانات السوق الأرجنتيني للإنترنت، على سبيل المثال، توضح أنه خلال كل فترة الإلزمة الاقتصادية الاجتماعية 2001-2003 حدث تزايد ضعيف ولكن ثابت، ارتفع في عام 2004 إلى ضعف متوسط تلك الفترة، كاشفا نسب تتخطى الـ 27% في الوصلات و33% في المستخدمين. عام 2004 يعكس مجددا تضاعف النفوذ على النطاق العريض، نتيجة المنافسة الشديدة والصراع الدائم لتسويق الأسعار والسرعات. وهذا يشير أن الإنترنت، كوسيلة جديدة للمعلومات والاتصالات، وصلت لتبقى، ويمكن القول أن التكنولوجيا هي رحلة ذهاب.

تزايد الأماكن العامة للنفوذ الخاص سمحت باستمرار تزايد معدل المستخدمين بالرغم من الإلزمة. فئات المجتمع ذو الدخل المنخفض وجدت طريقة لدخول عالم الويب من أماكن يمكن وبأسعار ما بين 30 سنت إلى ثلاثة دولارات أمريكية الملاحظة لمدة ساعة، على سرعة عالية ودون الحاجة لشراء حاسب.

حالة استخدام السيبرات في أمريكا اللاتينية والكاريبية تظهر أن النفوذ (مفهومه في الواقع، ولملايين من الأفراد في العالم، أنه نافذه إمكانيات غير محدودة على الدراسة، العمل، التنظيم الاجتماعي والسياسي، العلاقات والاستمتاع) هو أيضا طريقة جديدة لإعادة فهم علاقات الملكية، الاستخدام والاقتصاد الجديد.

السيبرات في الأرجنتين
في عام 2004 كان يوجد في الأرجنتين نحو 7,500,000 مستخدم للإنترنت. محبي الملاحظة

¹⁸ مراكز الاتصالات هذه، برأس مال وإدارة خاصة، لا يجب خلطها بمراكز الاتصالات التي تديرها منظمات المجتمع المدني في العديد من دول أمريكا اللاتينية والكاريبية، والتي أشرنا إلى بعضها عليه.

¹⁹

Nunes, Marke (1999): "The Realities and Virtualities of Cybercafes". Presented at the 1999 Popular Culture Association Conference, San Diego, CA
<http://www.gpc.edu/~mnunes/cybercafe.htm>

عبر المجال السيبراني والذين يتصلون فقط من خلال السيبريات يمثلون 35% من المستخدمين ، أكثر من 2,6 مليون شخص. مقاهي السيبر ، او " الاماكن الخاصة للنفاد العام على الانترنت" ، سواء كانت مبادرات خاصة لصغار المستثمرين او توكيلات لشركات تليفونات كبرى ، تحولت الى قوة دفع كبيرة لنشر استخدام الانترنت ، وبشكل خاص بين فئات الدخل المنخفض، سكان الاقليم، الشباب والمرأة. وهذا يدعو الى التفكير في ان السيبريات واكشاك التليفونات يمكن ان تصبح معدات خاصة للنفاد العام لدعم الديموقراطية في مجال النفاد على الانترنت (تقديرات برينس وكوك-2004)²⁰

بالنسبة للفئات الضعيفة اقتصاديا ، للمرأة، لكبار السن ولسكان المناطق الداخلية في دول امريكا اللاتينية والكاريبي ودول الجنوب، بصفة عامة، فان السيبريات تفيد في الفصل بين الحاسبات والوصلات على الانترنت وبين المفهوم التقليدي للملكية الخاصة والفردية للمعدات والوصلات. السيبريات تتعارض من هذا النموذج : لا تقوم على ملكية التكنولوجيا ، ولكن على شراء الوقت لاستخدامها : تجعل من الممكن ان يشارك الافراد في التكنولوجيا في اماكن خاصة للاستخدام العام، بدلا من الاماكن الفردية .

وفق دراسات اجريت في دول مختلفة، فان الشباب هم المستخدمون الاكثر ترددا على السيبريات. اضافة الى الانشطة الاكثر ظهورا ، مثل الدردشة او الالعاب على الشبكة ، فان الاسباب وراء التواجد الغالب للشباب في السبريات هي التالية :

- 1- المعرفة الاعلى بالتكنولوجيا، والتي دخلت بشكل واضح في حياتهم من نحو خمسة عشرة عاما ، حتى اصحبت سلعة للاستخدام غير قابلة للتنازل .
- 2- الحاجة لاستخدام الانترنت في الدراسة : سواء للبحث عن معلومات، التفاعل من طلبة اخرين، البحث عن عمل او دورات افتراضية، البحث عن منح دراسية ، الخ .
- 3- الرغم من امتلاك بعض الشباب للحاسبات في منازلهم ، فان الاسرة يمكن ان تحد من استخدام الانترنت لارتفاع نفقات التليفونات ، او الاستخدام المشترك للاجهزة او لاسباب اخرى .
- 4- تحولت السيبريات ، بدرجات مختلفة وفق الثقافات المحلية ، الى اماكن لتمضية وقت الفراغ، التعارف من خلال الشبكة، سواء بشكل فردي ومع اصدقاء .

الافتقار الى وجود الحاسب في محل الإقامة هي السبب الاول وراء استخدام السيبريات . الاكبر من 45 عاما يستخدمون بنسبة اكبر الوصلات المنزلية، متفادين استخدام السيبريات ، الا في خلال سفرياتهم، وجود مشاكل في وصلاتهم، او لاسباب اخرى . ومع ذلك وفي السنوات الاخيرة تزايد عدد مستخدمي السبريات فيما بين من هم اكبر من 50 عاما²¹. اضافة الى التفسير التقليدي لانتشار الانترنت الكبير ، فان بعض الاسباب الوجيهة لهذه الظاهرة هي :

²⁰ كافة الاحصائيات المشار اليها في هذه الدراسة مصدرها بحث برينس وكوك ، "El Rol Social de Los Cyberbares" Buenos Aires (2004),
http://www.iabargentina.com.ar/images/Download/009.pdf

²¹ LaVaca.Org, *Cumbre Mundial de la sociedad de la información, La brecha digital en la Argentina* (http://www.lavaca.org/notas/nota421.shtml, consultada el 5 de marzo de 2005).

- 1- هجرة الشباب للخارج بحثا عن ظروف عمل أفضل جعل العديد من الكبار – الإباء، العموم، الجدود – والذين وحتى هذا الوقت لم يهتموا باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يبدأ في استخدامها بمعدلات اعلى ، من اجل الحفاظ على الاتصال بالمهاجرين .
- 2-التقدم فى الادارة الالكترونية جعل من الممكن تحقيق معاملات بواسطة الانترنت : سدادا الفواتير،استيفاء الاستثمارات ، اعمال بنكية، معلومات مالية ، الخ . وهذا يعد دافعا للمستخدمين الكبار.
- 3-انفجار البطالة فى الطبقة الوسطى جعل الكثير من الكبار وبعد ان كانوا يتصلون ببعضهم البعض فى اماكن العمل ، يجرون هذه الاتصالات الان من السيبرات ،
- 4-كثير من الكبار يستخدمون السيبرات من اجل العمل. وحتى من يملكون حاسبات فى اماكن عملهم فانهم يستخدمون السيبر فى الاتصالات بهدف خفض نفقات التوصيل، وتفادى اعباء تجديد اوصيانة الحاسبات .

الدور الاجتماعى اللارادى للسيبرات – مثله مثل الدور الاجتماعى المقصود للتعاونيات المجتمعية- لا ينحصر فى نفاذ المستخدمين : ينعكس على مستوى القدرت، التفاعل الاجتماعى ، رفع الامكانيات . فى امريكا اللاتينية والكاريبى ، انصبت الدراسات الكاديمية ، دراسات السوق، التقييمات من اجل القرارات السياسية، بشكل اساسى على النفاذ : الاهتمام تركز على تحديد فئة السكان التى تحظى بالنفاذ على الانترنت والمستخدمين لهذا الوسيط (فينكيليفيتش وغيرها ، 2004) .

"الفجوة الرقمة" ، صاحبة الشهرة الواسعة ، وضعت فى اطار مفهوم على اسس ثنائية : امتلاك او عدم امتلاك فرد او مجموعة من المجتمع للنفاذ على الانترنت، استخدام او عدم استخدام هذه التكنولوجيا . وهذا التركيز بالغ التبسيط على الفجوة الرقمية يترتب عليه ،حين يرتفع فى دولة عدد السكان المتصلين –سواء كان ذلك راجع الى سياسات حكومية، المجتمع المدنى، او مبادرات خاصة- اعلان كسب المعركة فعليا فى مواجهة هذه الفجوة الرقمية ، نظرا لان نسبة كبيرة من السكان تستخدم الانترنت . هذه الرؤية تفترض بشكل خاطئ ان تملك النفاذ على الانترنت يلغى او يقلل من عدم المساواة القائمة او الممكنة ، التى تعود الى نقص النفاذ و استخدام هذا الوسيط. ولكن ، بعيدا عن التوصيلية،هناك عناصر يجب اخذها فى الاعتبار لدى مناقشة الانعكاسات المحتملة للانترنت على عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية القائمة. اضافة الى النفاذ على المجال السيبرانى ، يجب التعمق فى بعض المعايير من اجل استخدامها:

- 1-وسائط تقنية (نوعية المعدات، الروابط ، الوقاية من الفيروسات،امن البيانات، الخ)
- 2-استقلالية وتسهيلات الاستخدام (اسعار النفاذ، اختيار اماكن النفاذ، حرية الاستخدام للاغراض التى يفضلها المستخدم، عدم التمييز على اساس السن،النوع او خلفه بين المستخدمين،الخ.)
- 3-الدعم الفنى والتأهلى (تواجد افراد اخرين يمكن اللجوء اليهم بحثا عن المساعدة فى استخدام الانترنت .)

- 4-امكانية تراكم الخبرات (مدة استخدام التكنولوجيا، التجربة مع خدمات جديدة، برمجيات، الخ.)
5-امكانية المشاركة فى القدرات، الخبرات والمعلومات مع مستخدمين اخرين.

هذه العناصر وجميعها تتعلق بالسيبريات الحالية، مراكز الاتصالات فى امريكا اللاتينية والتعاونيات – تؤثر ، ليس فقط على قدرات الافراد فى استخدام احدى التكنولوجيات بطريقة فعالة وجيدة، وانما ايضا على الاستعدادية-الالكترونية لمجتمع ما .

توجد ايضا مبادرات خاصة اخرى ذات اهداف اجتماعية، ومصممة خصيصا من اجل معالجة ما تم التعلق عليه كثيرا من "فجوة رقمية". ومثال اخر ، بين امثلة اخرى، هو للـ *Sun Microsystems* ، والذي اطلق مبادرته العالمية الجديدة للتبرعات "شارك فى الفرصة"²². *Share the Opportunity*

²² المبادرة الجديدة هذه سوف تركز الجهود الخيرية لجرية *Sun* فى كل العالم على زيادة النفاذ على الشبكة وتوفير فرص التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادى العالمى . كخطوة اولى فى هذه الخطة تقدم *Sun* جناحها الانتاجى *StarOffice* للمنظمات غير الحكومية غير الهادفة الى الربح فى كل العالم طالما استوفت الشروط اللازمة . الحملة حصلت على منح بلغت ملايين من الدولارات فى دول مثل الصين، الهند، اثيوبيا، جنوب افريقيا ، نيجيريا وكينيا فى السنوات الاخيرة .

(<http://es.sun.com/infospain/noticias/2005/julio/140705.html>)

3-الدور الجديد للحكومات والمجتمع المدني في مجتمع المعرفة

وضحت في النقطة السابقة كيفية توفير المجتمعات ، من خلال مبادرات المجتمع المدني او المشروعات الخاصة بمختلف الاحجام والمستويات ، لاحتياجاتها من التوصيلية . هذا لا يعفى الحكومات الوطنية من مسؤوليتها فيما يتعلق بتيسير النفاذ على الانترنت لمواطنيها : وانما تحررها جزئيا من اجل التركيز على جوانب اخرى للدخول في مجتمع للمعلومات ، بما في ذلك دفع بناء ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة، او الاقتصاد الجديد، باعتباره النظام الديناميكي للتفاعل فيما بين مواطني الامة، الشركات والحكومة ، مستغلين التكنولوجيا لتحقيق عائد اجتماعي او اقتصادي. انشاء وتنمية الشركات الابتكارية في دول الجنوب – من المفضل شركات وطنية للتكنولوجيا ، او تلك التي تستخدم الانترنت في نظامها الداخلي والخارجي ، او على سبيل المثال، من اجل زيادة صادراتها – سوف يكون له انعكاسات ايجابية على التنمية المحلية (من خلال خلق وظائف ، تأهيل العاملين، قيام شركات صغيرة ومتوسطة) ومشروعات ابتكارية صغيرة جدا ، عبر اتفاقيات مع مؤسسات تعليمية، حكومات محلية ومنظمات مجتمعية (فينكليفيتش، 2003) .

هذا يفترض وجود مشروعات قطرية او اقليمية كلية تكون خطوطها العريضة قائمة على تعريف (مباشر او غير مباشر) للتوجه نحو التحول الى مستخدمين او منتجين لخدمات و سلع تكنولوجية ، فاتحين دوائر عريضة للفرص لمنتجاتها واسواق للصادرات .

الاسلوب الذي يتم من خلاله تفاوض الحكومات والشركات وتنظيمات المجتمع المدني لتمويل بناء مجتمع المعلومات سوف يساهم في تحديد هذه التوجهات ، والتي بدورها سوف تحدد المسقبل في المدى المتوسط والبعيد لهذه المجتمعات.

اليات تمويل بناء مجتمع المعرفة

في هذا الجزء توصف بشكل مختصر ثلاثة اشكال من التمويل : الصناديق العامة ، تمويل مشروعات الابحاث \ العمل التعاوني وتمويل الانتاج التكنولوجي .

التمويل العام للبنية التحتية للاتصالات²³

من اجل تفعيل ، وفي المدى المتوسط ، تطوير التوصيلية وضم البعد الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع المعلومات ، يجري حاليا في دول امريكا اللاتينية والكاريبية دراسة النظر الى شبكات الاتصالات كملكيات عامة²⁴ . وكما يشرح بينيدا دي سانثيز (2003)، فان الحاجة لرؤية متكاملة من اجل وضع سياسات للاتصالات هي شرط اساسي من اجل تحقيق استخدام التكنولوجيات الجديدة

²³ في هذه النقطة تم استبعاد الاشارة الى التجارب القائمة للصناديق العامة للاستثمار في عدد من دول امريكا اللاتينية والكاريبية ، نظرا لسابق تناولها في دراسات عديدة .
²⁴ انظر :

Prada, Fernando (2005): “Mecanismos de Financiamiento de la sociedad de la información desde una perspectiva de Bienes Públicos Globales” – ITeM, Enero de 2005.

(http://wsispapers.choike.org/financiamiento_si_gpgs.pdf)

للمعلومات التي تساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ، ودول الجنوب بصفة عامة .

يعد دعم البنية التحتية للاتصالات في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي واحدة من المشاكل الأساسية للتنمية حاليا : نظم الاتصالات الإقليمية تعاني من تخلف كبير مقارنة بالدول المتقدمة. الخدمات الأساسية للتليفونات ، الخدمات البريدية ، بث البيانات والرزم المعلوماتية، التغطية الجغرافية لوسائط الاعلام الجماهيرية المرئية والمكتوبة تفتقر الى الفعالية والسرعة اللازمة للتكيف مع اتصالات العالم الحديث . خلل التوازن فيما بين الدول وداخل الدول فيما يتعلق بالبنية التحتية للاتصالات كبير جدا ، نظرا لان المناطق الاقل في الكثافة السكانية، والبعيدة او ذات الدخل المنخفض تعاني من ضعف او عدم كفاية ملحوظة من هذه البنية التحتية . وهدف هذه الدراسة التأكيد على مسؤولية الحكومات في مجال البنية التحتية للاتصالات : التوصيلية ، بمعنى النفاذ على استخدام الانترنت و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مراكز الاتصالات والمعلومات وغيرها ، ليست ولا يجب ان تكون المحور الرئيسي للحكومات من اجل بناء مجتمع المعلومات، ولكن يجب ان تتحمل الحكومة نفسها مسؤولية النفاذ الشامل .

وفق شراكة المعرفة العالمية (GKP, 2005) فان الدور الاكثر اهمية للحكومات فيما يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية هو خلق البيئة القانونية والاقتصادية التمكينية ، بما في ذلك حماية الابتكارات. وفق شراكة المعرفة العالمية فان الحكومة تلعب ايضا دورا هاما في التعليم وبناء القدرات البشرية ، وهي مسؤولة عن بناء البنية التحتية وجعلها متاحة²⁵ . من جانبها فان رابطة تطوير الاتصالات (APC) وغيرها (2005) تشير الى قناعتها بان تمويل مجتمع المعلومات يجب ان يعتمد على المبدأ القائل ان المعلومات والاتصالات ممتلكات عامة . هذا امر مؤكد بشكل خاص فيما يتعلق بمد شبكات البنية التحتية في الدول النامية، ومن اجل الفئات المهمشة ، ايا كان محل اقامتها . قيمة الشبكات العالمية للمعلومات تتزايد من خلال اتصال مزيد من الشبكات الوطنية ومزيد من المستخدمين بها .

بالرغم مما تمثله استثمارات القطاع الخاص من فرص هامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية (TICD) ، ويجب تشجيعها ، فان هذه الاستثمارات لا تستطيع استبدال (او استبعاد) الدور المحوري للتمويل العام في قطاع اساسي مثل شبكات البنية التحتية للاتصالات . والا فان الاقاليم او الفئات الاجتماعية غير المفيدون لرأس المال الخاص سوف تصبح محرومة من هذه الشبكات .

وفق رابطة تطوير الاتصالات (2005) فان الدور الاساسي لسياسات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية يجب ان يكون تحقيق النفاذ الشامل وبتكلفة اقتصادية معقولة الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول عام 2015 ، وذلك في اطار دعم استراتيجيات الحد من الفقر المستهدفة في برنامج عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات (CMSI) وفي اعلان الالفية (تقرير الالفية)²⁶ . رابطة تطوير الاتصالات ترى انه ، ومن اجل

²⁵ التركيز على هذه العبارة تم من جانبنا .

²⁶ <http://www.un.org/spanish/millenniumgoals/ares552.html>

تحقيق هذا الهدف، فإن القطاع الخاص يمكن ان يكون عامل دعم هام ، ولكن لا يجب ان يرتقى الى الطرف الاهم الذي يجب اخذه في الحسبان ، نظرا لان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية (TICD) تتخطى حدود واهتمامات السوق، كما طرح من جانب الـ (TFFM) Task Force on Financial Mechanisms في المرحلة الاولى للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات²⁷.

رابطة تطوير الاتصالات تقترح ، ومن اجل توفير خدمات الاتصالات للمناطق الجغرافية والمجموعات الاجتماعية غير المجزية ماديا ، اولاً ، الفصل بين مناطق الدولة التي يتم امدادها بالخدمات من جانب سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (يطلق عليها مناطق السوق) وبين المناطق غير المغطاة من السوق (يطلق عليها مناطق تنمية) . وكخطوة عاجلة فان الحكومة، من خلال عملية تشاور شفافة ، يمكنها اعلان بعض مناطق الدولة كمناطق تنمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات²⁸ . بين هذه المناطق تبقى "منطقة رمادية" بحدود متغيرة بطبيعة الحال . مناطق التنمية سوف تتحول الى الدوائر الرئيسية لتركيز سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية . بطبيعة الحال ، فانه في هذا الصدد الموضوع ليس مجرد توفير شبكات بنية تحتية للاتصالات وانما ايضا شبكات بنية تحتية لاهداف عملية مثل الحد من الفقر، وفق اهداف الالفية.

رابطة تطوير الاتصالات (2005) تقترح العناصر الهامة التالية لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية على المستوى الوطني :

- تحديد و اعلان مناطق التنمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- ازالة العوائق السياسية والتشريعية والتنظيمية التي تعوق المواطنين في مناطق الخدمة غير الكافية داخل مناطق التنمية من النفاذ على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- اقامة شبكات جذعية للنفاذ المفتوح بالنسبة للمعدات العامة في مناطق الخدمة غير الكافية .
- توسيع قواعد تشغيل صناديق النفاذ الشامل القائمة في مختلف الدول لكي تشمل الدعم المالي لبناء القدرات، العدالة بين الرجل والمرأة في النفاذ على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تنمية المحتوى وتطبيقات وتنمية البرمجيات المفتوحة والمصادر المفتوحة ، بين عوامل اخرى .
- تطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية بهدف دعم استراتيجيات الحد من الفقر في اهداف الالفية .
- الربط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين تنمية الشركات الصغيرة، التعاونيات ورجال العمال .
- اقامة وكالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية بهدف تنسيق جهود الدعم لاستراتيجيات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من الفقر في مناطق التنمية .

<http://www.itu.int/wsis/tffm/index.html> ²⁷

²⁸ وفق رابطة تطوير الاتصالات (2005) هذه المجالات يمكن تمييزها من اجل تقديم المؤشرات التالية : (أ) كثافة اتصالات اقل من 5% في الخدمات الثابتة والمتنقلة . (ب) اقل من 20% نفاذ للانترنت . (ج) تغطية للاذاعة والتلفزيون مفسورة على خدمة واحدة منهما . (د) مؤشرات الفقر مقارنة بقدرة سداد تكلفة الخدمات . بالاضافة الى المؤشرات الكمية ، هناك حاجة للاهتمام بالمؤشرات النوعية ، مثل : (أ) قيمة التنمية في الخدمات القائمة والاضافية من الاذاعة والتلفزيون . (ب) القدرة على استخدام هذه الخدمات .

ونضيف بديل اخر : انشاء صناديق عامة مع كيانات المجتمع المدني ، مثل التعاونيات المجتمعية للاتصالات فى الأرجنتين السابق وصفها عاليه ، من اجل توفير خدمات وشبكات البنية التحتية للاتصالات فى المناطق غير المجزية ماديا للقطاع الخاص .

صناديق عامة للتضامن :

صيغة اخرى لشكل التمويل هى التضامن بين الشمال -الجنوب وبين الجنوب -الجنوب. احد المفاهيم التى تدور فى العالم منذ ديسمبر 2003 هى مفهوم *التضامن الرقمى* ، مبادرة افريقية دفعتها السنغال .

بالتوازي مع عقد المرحلة الاولى للقممة العالمية لمجتمع المعلومات فى جنيف ، فى ديسمبر 2003 ، تم تشكيل لجنة لانشاء صندوق التضامن الرقمى (FSD)²⁹ . اعلان انشاء صندوق التضامن الرقمى ، يوم 12 ديسمبر 2003 ، يسجل داخل اعلان المبادئ لقممة المدن والسلطات المحلية حول مجتمع المعلومات (يون ، 4 و 5 ديسمبر 2003) ، الذى يتمشى بدوره مع ميثاق الامم المتحدة ، الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، اعلان الالفية ، اعلان جوهانسبرج و "توافق مونتيرى"³⁰ .

الهدف الرئيسى لصندوق التضامن الرقمى هو تحويل الفجوة الرقمية الى "فرص رقمية من اجل دعم السلام ، التنمية المستدامة ، الديموقراطية ، الشفافية والحكم الرشيد"³¹ . تنفيذ الصندوق يعتمد على التعاون التقليدى بين الشمال والجنوب ، ولكن ذلك يستكمل بتعاون متزايد بين الجنوب الصاعد (الهند ، البرازيل ، الصين ، بين آخرين) والجنوب الاقل تقدما (دول افريقية واسيوية وفى امريكا اللاتينية) وهو ما يودى كثيرا الى وضع حلول اكثر ملائمة للحقائق والاحتياجات المحلية .

صندوق التضامن الرقمى يعتمد على تعبئة المساهمات الطوعية المقدمة من المواطنين ، تمويل المؤسسات العامة المحلية (المدن والاقاليم) والوطنية ، وايضا مساهمات القطاع الخاص والمجتمع المدني . وهذه الفئة الاخيرة تضم : منتجى الحاسبات ومعدات الشبكات\ مصممي البرمجيات\ مشغلى الاتصالات\ موزعى المنتجات المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات\ اتحادات المجتمع المدني .

ميثاق التضامن الرقمى يحدد اطار وشروط المشاركة فى هذا الجهد الدولى الضخم من اجل تخصيص الموارد المالية والتكنولوجية الموجهة نحو ضمان انخراط كل الانسانية فى مجتمع المعلومات. هذا الميثاق يحدد فعليا اليات جمع الاموال ، معايير تمويل أنشطة الصندوق وقواعد الادارة الشفافة للارصدة³² .

²⁹ <http://www.dsf-fsn.org/sp/03-sp.htm> ، تم الرجوع اليه فى يوليو 2005 .

³⁰ <http://www.dsf-fsn.org/sp/03-sp.htm> ، تم الرجوع اليه فى يوليو 2005 .

³¹ <http://www.dsf-fsn.org/sp/05-sp.htm> ، تم الرجوع اليه فى يوليو 2005 .

³² <http://www.dsf-fsn.org/sp/08-sp.htm> ، تم الرجوع اليه فى يوليو 2005 .

الارصدة التي تم جمعها تستخدم لدعم المشاريع الهادفة الى الحد من الفجوة الرقمية ، وبشكل خاص عن طريق تمويل : المشروعات المعبرة التي يكون لها تاثير قوى على الانشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تحترم التنوع الثقافي \الطلب غير الملبى لخلق أنشطة جديدة و، على المدى الطويل ، اسواق جديدة مع ما يستتبعه من خلق اماكن عمل مستقرة\ تاهيل المعدات المطورة \ تنمية المحتوى المحلى ، التطبيقات والخدمات من اجل السلطات الادارية والمجتمعات (الصحة ،التعليم ،الخ..) ، خاصة للفئات المهمشة (المرأة، اصحاب الاحتياجات الخاصة، الخ..)\ تدريب الموارد البشرية ومحاربة هجرة العقول .

صندوق التضامن الرقمية يتم تغذيته بالمساهمات الاولية لاعضائه العشرون المؤسسون (دول\ اقاليم وولايات \مدن وحكومات محلية\ منظمات دولية). التسجيل الرسمي لمؤسسة صندوق التضامن الرقمية واستنادا الى التشريعات السويسرية ، تم التصديق عليه من خلال التوقيع على لوائح مؤسسة صندوق التضامن الرقمية ، فى 26 اغسطس 2004 . منذ ذلك التاريخ فان المؤسسة معترف بها بشكل كامل من جانب السلطات السويسرية وتستطيع ممارسة نشاطها على الصعيد الدولى .

الصندوق هو ، بدون شك ، قرار مبتكر يعود الى الالتزام الشامل من جانب النظراء من الشمال والجنوب والى التحفيز نحو التضامن الرقمية الدولى . ومع ذلك هناك بعض الجوانب التي تستحق مزيد من الاهتمام :

- مفهوم "التضامن الرقمية" فى حد ذاته يمكن تفسيره من منظور المعونات ، من جانب الدول الغنية الى الدول الفقيرة، اكثر من كونه تعاونا بين دول لها قدرات على التنمية. من الامور الحساسة ايضا ان يتوقف جزء من تمويل السلع والخدمات التكنولوجية فى دول الجنوب على تبرعات يعود تقديرها الى دول الشمال : تشجيع صناعات القاعدة التكنولوجية لا يمكن ان يقوم على هذه المبادئ .
-دون سياسات واضحة صريحة حول استخدام المعونات ، يبقى التخوف من استثمارها فقط فى دول الجنوب الاكثر استعدادا لقبول نقل واستهلاك السلع والمنتجات القائمة على التكنولوجيا .

يمكن التخوف من انه ، وبدون سياسات محددة ومتفق عليها من جانب كل الاطراف حول استخدام هذه الارصدة، يصبح من الممكن استخدامها بالدرجة الاولى من اجل نقل السلع والخدمات التكنولوجية فى اتجاه واحد من الدول المتقدمة نحو الدول النامية . وبالرغم من ان الاهداف المنصوص عليها تشير الى اعطاء دفعة للمشروعات الاساسية ذات التأثير القوى فى النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والطلب غير الملبى لانشاء أنشطة جديدة ، فلا يوجد تخطيط لتنمية أنشطة الانتاج المحلى للسلع والخدمات التكنولوجية او البحث عن "الاسواق المستهدفة من قبل المستهلكين " للمنتجات ذو المكون التكنولوجى القوى .
التركيز على الانتاج محلى ينحصر فى انتاج المحتوى المحلى ، تطبيقات وخدمات من اجل الادارة والمجتمعات ، مع ان المستهدف تشجيع تاهيل موارد بشرية ومحاربة هجرة العقول.

وبمعنى اخر ، وبالرغم من عدم التشكك فى النوايا الحسنة والمبتكرة للتضامن الرقمية ، فان الشكل المخطط له فى الواقع ، ينطوى على مخاطر زيادة دور الدول المتقدمة كمنتجين للتكنولوجيا، وحصر دور الدول النامية (مرة اخرى) كمستهلكين .

تمويل مشروعات الأبحاث ، العمل التعاوني

طريقة أخرى لتمويل الأبحاث والعمل التعاوني بين دول الجنوب والشمال . من الأمثلة الحالية والمعروفة هو @LIS ، التحالف من أجل مجتمع المعلومات ، وهو برنامج للتعاون تابع للمفوضية الأوروبية والذي يهدف إلى دعم التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية في مجال مجتمع المعلومات . @LIS انشئ من جانب المفوضية الأوروبية في 6 ديسمبر 2001 . وقد ظهرت الفكرة خلال الحوار بين رؤساء الدول وحكومات الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية والذي عقد في يونيو 1999 في ريو دي جانيرو .

هدفه المعلن هو " نشر منافع مجتمع المعلومات لجميع شعوب أمريكا اللاتينية ، للحد بذلك من الفجوة الرقمية التي تفصل بين من تتوفر لديهم المنافذ على التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والمحرومين منها " ³³ . خصصت له ميزانية إجمالية تبلغ 85 مليون يورو ، يسدّد الاتحاد الأوروبي 85% منها والمتبقى تسدده الدول المشاركة في البرنامج . ويعقد البرنامج على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية ، دفع الحوار حول موضوعات السياسات والقواعد وزيادة القدرة على التواصل بين فرق الأبحاث في المنطقتين ³⁴ .

أهداف برنامج @LIS هي التالية : تشجيع التعاون بين المشاركين من أوروبا وأمريكا اللاتينية ، بواسطة تشكيل فرق عمل تضم الطرفين ، تيسير دمج دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجتمع معلومات عالمي ، تشجيع الحوار بين جميع الفاعلين والمستخدمين في مجتمع المعلومات ، تحسين التواصل بين فرق البحث في الأقاليم ، توفير احتياجات المواطنين والمجتمعات المحلية ، تنفيذ تطبيقات مبتكرة قابلة للتكرار ، مثل برامج المعلوماتية ، تركيب الأجهزة ، إنشاء الشبكات ، الخ .. أنشطة البرنامج تتركز على ثلاثة محاور عمل : الحوار ، شبكات والمشاريع التعريفية .

مشروع @LIS ينعم بدرجة عالية من الانتشار والدعم الحكومي من غالبية دول أمريكا اللاتينية ، ونجح في تشجيع مبادرات مبتكرة وهامة فيما يتعلق بالتبادل في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ومع ذلك يشترك مع صندوق التضامن الرقمي في خاصية دفع نقل السلع والخدمات التكنولوجية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية . وبالرغم من أن أهداف المشروع تتضمن فيما تتضمن ، تيسير دمج دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجتمع معلومات عالمي ، فإنه لا يمول ولا يشجع أنشطة إنتاج محلي للسلع والخدمات التكنولوجية ولا تصدير سلع وخدمات من أمريكا اللاتينية إلى الاتحاد الأوروبي . بل على العكس يركز على تنفيذ أساليب وتطبيقات مبتكرة ، ليس بالضرورة ناشئة من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي . بمعنى آخر فإن هذا المشروع للتضامن والتعاون في مجال مجتمع المعلومات ، ومن خلال وضعه في إطار أكثر تقليدية من صندوق التضامن الرقمي ، يمثل مخاطرة خدمة أهداف نقل تكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية

³³ http://europa.eu.int/comm/europeaid/projects/alis/plaquette_alis_es.pdf. تم الرجوع إليه في يوليو 2005

³⁴ http://europa.eu.int/comm/europeaid/projects/alis/plaquette_alis_es.pdf. تم الرجوع إليه في يوليو 2005

أكثر من كونه دفعة لابتكارات الانتاجية فى دول امريكا اللاتينية والكاريبى ، معمقا بذلك التبعية التكنولوجية القائمة .

تمويل الصناعة التكنولوجية

تمويل مشروعات الابتكارات التكنولوجية كمكون للتنمية الوطنية يأتى غالبا من مؤسسات "العلوم والتكنولوجيا" ويتغير وفق الاولويات السياسية والاقتصادية لكل دولة. نظم العلوم والتكنولوجيا تعد هامة للغاية لبناء مجتمع المعلومات على اعتبار انها ، بمفردها او بالتنسيق مع قطاعات اخرى (شركات ، القطاع لعسكرى، الحكومات ، الخ الخ) ، تمثل جزء كبير من الابتكارات التكنولوجية التى تعد من خصائص هذه المرحلة من التطور الاجتماعى. وهى هامة فى دول الجنوب فى هذا الصدد لانها تضع سياسات واستراتيجيات خاصة بتنمية التطور العلمى والابتكارات التكنولوجية ، والتى يتم لاحقا تطبيقها فى مجال الانتاجية، التجارة الالكترونية، التوصيلية، كل مستويات التعليم ، هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات اخرى.

امثلة فى امريكا اللاتينية

فى الأرجنتين فان "قاعدة من اجل خطة استراتيجية على المدى المتوسط فى العلم والتكنولوجيا والابتكار " ، والمنشورة فى يوليو 2005 من جانب سكرتارية العلوم ،التكنولوجيا والابتكارات الانتاجية³⁵، تضع اربع اهداف كمية :

- 1- عدد الباحثين والتكنولوجيين سوف يتضاعف الى 3 فى كل الف من بين السكان النشطون اقتصاديا ..
- 2- الاستثمار الاجمالى للدولة فى الابحاث والتنمية سوف يعادل 1% من اجمالى الناتج المحلى .
- 3- الاستثمار الخاص فى الابحاث والتنمية سوف يرتفع حتى يعادل الاستثمار الحكومى.
- 4- الـ 19 ولاية التى تمثل حاليا اكثر من 20% من موارد الابحاث والتنمية سوف تضاعف مشاركتها فى الاجمالى .

من ناحية اخرى فان مشروع الخطة الوطنية للعلوم، التكنولوجيا والابتكار الانتاجى عام 2005:³⁶

"برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يضع كهدف رئيسى : (أ) دعم وتشجيع والتحفيز على تدريب وتأهيل الموارد البشرية ،الاستثمار فى القطاع الخاص، الابحاث والابتكارات التكنولوجية من اجل التنمية ، استخدام والتطبيق الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى القطاعات الانتاجية والاجتماعية والتابعة للدولة \ (ب) تعظيم الاستفادة العقلانية والفعالة للموارد والعلاقة بين الجودة \ التكلفة لما يقدم من خدمات عامة وخاصة \ (ج) دمج الابتكارات فى العمليات الانتاجية للسلع والخدمات فى كل القطاعات الاقتصادية بهدف تحويل الميزة المقارنة الى منافسة".

<http://www.secyt.gov.ar/>³⁵

http://www.secyt.gov.ar/PNCTIP_2005/Proy_PNCTIP_2005_12oct04.doc³⁶

كاهداف محددة خلال عام 2005 ، سيتم دعم وتشجيع مشروعات الأبحاث، التنمية والابتكار من أجل تطوير أنظمة معلوماتية، الكترونية للاتصالات، الحاسبات الصناعية والمحتوى التي تمكن، ضمن أهداف أخرى، من توليد استراتيجيات تعاونية للتنمية الإنتاجية الإقليمية التي تسفر عن تغييرات في الشركات المشاركة ، سواء داخليا (الإنتاجية، الإدارة الخ) او الخارجية (القدرة على المنافسة، التحالفات الاستراتيجية ، الخ) \ تحسين التنظيم والتخطيط والسيطرة على الإنتاج \ الإدارة وتسويق السلع والخدمات (التجارة الإلكترونية) \ تحديث ورفع كفاءة نظم الإمدادات والنقل والسيطرة على المخازن \ الإدارة المالية وحركة الارصدة .

في البرازيل نفذت وزارة العلوم والتكنولوجيا برنامج تكنولوجيا المعلومات (SOCINFO) القائم على استراتيجية تنمية تعتمد على رأس المال البشري، التكنولوجيا والمرونة المؤسسية. هدف SOCINFO هو تكامل وتنسيق ودعم العمل من أجل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الذي يمكن اقتصاد الدولة من المنافسة في الأسواق الدولية والمساهمة في الدمج الاجتماعي للبرازيليين في مجتمع المعلومات .

البرنامج يشمل خطوط عمل ترتبط ، ضمن ما ترتبط بما يلي : السوق، العمل والفرص³⁷، التخطيط لتشجيع القدرة التنافسية للشركات ، زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتصلة بالانترنت ، دعم التنفيذ والتنظيم للتجارة الإلكترونية في الدولة وفي التجمعات الاقتصادية الإقليمية (ميركوسور، الاتحاد الأوروبي، نافتا ، الخ) ، التوسع في عرض أشكال جديدة للعمل ، من خلال الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر ثقافة رجال الأعمال في الأنشطة التي تتعلق باقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

في شيلي تخطط اللجنة الوطنية للأبحاث العلمية التكنولوجية (CONICYT)³⁸ ، ومن خلال FONDECYT (الصندوق الوطني للتنمية العلمية والتكنولوجية) و FONDEF (صندوق دعم التنمية العلمية والتكنولوجية) ، للاستفادة من إمكانيات الابتكار العلمي والتكنولوجي للجامعات ومؤسسات الأبحاث والتنمية من أجل تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني .

في المكسيك تتجه العلوم والتكنولوجيا بشكل واضح نحو التحديث التكنولوجي لقطاع الأعمال . المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا (CONACYT)³⁹ يضم إدارة لتحديث التكنولوجيا ، تقدم برامج دعم الصناعة . من بينها برنامج تحديث التكنولوجيا (PMT)⁴⁰ ، ويختص بتحفيز التحديث التكنولوجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لقطاعات التصنيع الزراعي والمصانع، القطاعات الفرعية للزراعة والخدمات المرتبطة بما سبق . \ خلق سوق نشط للخدمات التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مساهما بذلك في تحديثها التكنولوجي . صندوق الأبحاث

<http://www.socinfo.org.br/sobre/programa.htm> ³⁷

<http://www.conicyt.cl/> ³⁸

<http://www.conacyt.mx/> ³⁹

<http://www.conacyt.mx/dat/prog-antiores.html> ⁴⁰

والتنمية للتحديث التكنولوجي (FIDETEC)⁴¹ يشجع استثمارات القطاع الخاص وتنفيذ المشروعات التي تترتب عليها خصائص ابتكار وتنمية تكنولوجية عالية المخاطرة وعالية القيمة التكنولوجية، من خلال استغلال اقتصاديات الانتاج الكبير . هدف برنامج المراكز التكنولوجية (PCT) هو دفع المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة . يركز على هدفين : تحسين النفاذ المحلي على الخدمات التكنولوجية، وبشكل خاص للمشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ، من خلال الدعم المختار لتوسيع وتقوية الشبكة القائمة للمراكز التكنولوجية \ ودعم قطاعات الاعمال المختلفة من اجل حل مشاكلها التكنولوجية وتغطية احتياجاتها من الخدمات التكنولوجية المتخصصة .

بالرغم من عدم كفايتها لتمويل الانتاج والابتكار التكنولوجي ، وبالتالي التمكين من المنافسة على المستوى الدولي، ونقص الموارد الاقتصادية، فان اليات التمويل الوطنى للعلوم والتكنولوجيا تبدو افضل من حيث التوجه ، على الاقل فيما يتعلق بالاهداف، نحو مشروعات تربط الانتاج وليس الاستهلاك فقط لتكنولوجيا المعلومات بالتنمية الوطنية وفى بعض الحالات بالتنمية الاقليمية الكلية.

<http://www.conacyt.mx/dat/prog-antiores.html> ⁴¹

4-مقترحات لسياسات واستراتيجيات مبتكرة لدول الجنوب التوصيلية

وفق دراسة سابقة (فينكيليفيتش، 2004) ، فإنه ومن أجل الاستفادة من الفرص التي يتيحها مجتمع المعلومات ، يجب تأهيل المواطنين للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي تغير العالم . الاستعدادية-الالكترونية للمواطنين توصف " درجة استعداد المجتمع في دولة ما للمشاركة كطرف فاعل في مختلف القطاعات والمستويات الخاصة باقتصاد المعرفة ، واستثمار فرص المشاركة التي تتيحها البيئة الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة " (IAP,2000) . هذه الاستعدادية الالكترونية تحتاج، ضمن ما تحتاج ، على العناصر التالية :

- النفاذ على الهياكل التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات : معدات، برمجيات، توصيلية، الخ،
- النفاذ على الانترنت السريع، المجاني وقليل التكلفة .
- التأهيل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ليس مجرد محو الامية الالكترونية ، وانما ايضا التأهيل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لادارة الشركات ، المنظمات ، الخ ..).
- التعليم والتأهيل المستمر في مجالات العمل، المهن والحرف المتصلة باقتصاد المعرفة .
- المعلومات والابداع من اجل تحديد الفرص التي يتيحها اقتصاد المعرفة .
- المعلومات والتنظيم الاجتماعى من اجل مطالبة الحكومات بهياكل تحتية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، نظم مبتكرة للتعليم، التشريع والاعلام العام ، الضرورية من اجل الاستفادة من فرص اقتصاد المعرفة .
- الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات : قدرات وفرص ادماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق اهداف خاصة او مشتركة .⁴²

توفير الهياكل التحتية للتوصيلية سواء من جانب الدولة او غيرها يساهم في الاستعدادية الالكترونية لمواطنى امريكا اللاتينية . السبب، وبالرغم من عدم كونها ضمانا لعناصر هامة من الاستعدادية التكنولوجية ، مثل الارادة والتنظيم الاجتماعى - مثلما هو الحال بالنسبة للتعاونيات الارجنتينية -، فانها توفر النفاذ على الهياكل التحتية والانترنت ، السريع وبتكلفة منخفضة ، التأهيل ، النفاذ على المعلومات ، وفرص الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . التعاونيات ومراكز الاتصال المجتمعية ، بالاضافة الى توفيرها للنفاذ بتكلفة منخفضة ، تساهم في تقوية مجتمعاتها وديموقراطية الاتصالات .

هل يعنى نجاح مراكز الاتصالات المجتمعية والتعاونيات واسيبرات فى امريكا اللاتينية ، والتي تلبي على الاقل جزئيا احتياجات النفاذ للمرأة ولجزء من القطاع الاكثر فقرا من الشعب ، لسكان المناطق الداخلية فى الدولة ، للمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والمناطق البعيدة ، هل يعنى ان تترك بالكامل الحركة نحو التوصيلية والاستعداد-الالكترونى فى ايدى القطاع الخاص او تنظيمات المجتمع المدنى ؟ لا ، او على الاقل ليس بالضرورة، ومن المؤكد ليس بدون وضع الضوابط . ولكن هذه المبادرات الخاصة لعبت الدور الذى تخلفت الدولة عن لعبه ، او لعبته بشكل غير فعال ، وبسبب

⁴² Gurstein, Michael: *Community Innovation and Community Informatics Building National Innovation Capability from the Bottom Up*, Diciembre 2003.

ضعف او الافتقار الى سياسات من جانب الدولة تهدف الى التوصيلية وتخطى "الفجوة الرقمية" التي كثر حولها الحديث . ما هو دور الدولة في مجال النفاذ والاندماج في مجتمع المعلومات ، اضافة الى ما تم الاشارة اليه فيما يتعلق بتوفير شبكات البنية التحتية للاتصالات ؟

توفير الاحتياجات الاجتماعية

السيبيرات ، في غالبيتها نتاج مشروعات خاصة صغيرة جدا ، هي حاليا باب النفاذ للمجال السبراني لنحو نصف المبحرين في المجال السبراني في الارجننتين ولعدد كبير من المواطنين في دول امريكا اللاتينية الاخرى . التعاونيات المجتمعية للاتصالات (CCT) ، منظمات مجتمع مدنى وان كانت تدار كشركات – لا تخدم فقط نسبة كبيرة من الارجننتينيين وانما تسير نحو التحول الى اطراف هامة في عالم الاتصالات ، و عومل لتقوية مجتمعاتها . مراكز الاتصالات المجتمعية تضيف الى هذه الخدمات التحول الى مراكز مجتمعية لتقديم خدمات متنوعة لمجتمعاتها وللعب دور هام في تقويتها . الجمعيات ، وفق ستيفن جونسون (2001) تمتلك امكانية التنظيم الذاتي على شكل نظم صاعدة⁴³ غير قائمة على سلم قيادات ، متوصلة الى افضل الحلول لمشاكلها واحتياجاتها . المشروعات الصغرة جدا التي فتحت باب الاتصالات من خلال نشاط التعاونيات والتوصيلية من خلال السيبريات تبدو امثلة للتنظيم الذاتي الاجتماعي غير المركزى ، من اجل توفير احتياج اجتماعى لا يتم توفيره بشكل كاف او بشكل غير مرض من جانب الدولة .

ومع ذلك ، فانه من الخطأ الارتكان (فقط) على هذا المفهوم : نظرا لان اقامة السيبريات يرجع ، ليس لاهتمامات اجتماعية من جانب ملاكها ، وانما وبشكل اساسى لمبادرات خاصة بحثا عن الربح المادى ، لا تأخذ في الاعتبار احتياجات النفاذ للمجتمع في مجمله . وهذا هو سبب ارتفاع عددها من حيث الارقام المطلقة فى العواصم ، المدن الكبيرة والمتوسطة ، المناطق التى توجد بها جامعات وفى المراكز السياحية . جزء من المواطنين ذوى الدخل المنخفض ، او المواطنين فى الاماكن البعيدة ذات الكثافة السكانية المنخفضة محرومين من النفاذ ، باستثناء النفاذ المقدم من جانب تعاونيات الاتصالات او المنظمات المجتمعية . كما ان التوصيلية فى حد ذاتها ليست كافية من اجل دمج الشعب فى مجتمع المعلومات : هناك حاجة لتأهيل الافراد والمجموعات ، تجميع الافراد فى مشروعات ، استخدام ادوات مجتمع المعلومات من اجل التنمية الانسانية ، ضمن حاجات اخرى .

هل يعنى هذا ان الدولة هي التى يجب ان تتولى مهمة انشاء وادارة السيبريات ؟ قطعاً لا . هذه الدراسة تهدف الى التأكيد على انه ليس من ضرورى فى كل الاحوال قيام الدولة بتوفير معدات اجتماعية للتوصيلية ، وانما لا بديل عن تنظيم ورفع الاستفادة من تشغيل المعدات الخاصة للاستخدام العام . التنظيم يعنى وضع قواعد فيما يتعلق بالمعدات (نوعية المعدات , على سبيل المثال) راحة المستخدمين ، مواعيد الاستخدام ، تيسير انشاء السيبريات فى الاقاليم ذات الكثافة السكانية المنخفضة من خلال اعفاءات ضرائبية او غير ذلك ، ضمان امكانية قيام المنظمات المجتمعية بعقد اتفاقيات مع السيبريات من اجل استخدام الهياكل التحتية لاهداف اجتماعية ، الخ . رفع الاستفادة ، فى هذه الحالة ، يعنى زيادة وظائف السيبريات ، بما فى ذلك دورات تدريبية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، استخدامها لاهداف اجتماعية ، الخ . وبهذه الطريقة فان

⁴³ وفق جونسون فان الحالة الطارئة تحدث حين يقوم نظام من العناصر البسيطة بشكل سريع دون قواعد صريحة الى ان يصل الى اداء عقلائى.

الدولة تتحرر من انشاء هايكل مكلفة ، وفي نفس الوقت تضمن تغطية كل الشعب فيما يخص النفاذ على الانترنت والخدمات المرتبطة به .

من ناحية اخرى فان الشعب ومع التعود على الاستخدام اليومي للسيبريات لكافة اشكال الاتصالات ، ومع التعرف على والاستخدام اليومي لخدمات مراكز الاتصالات المجتمعية والتعاونيات المجتمعية للاتصالات ، يصبح اكثر استعدادا للتقدم نحو استخدام اخر للتكنولوجيا، استخدام يتخطى مجرد النفاذ، او الاستهلاك ، الى رفع القدرات والتطور الانساني والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات .

في حالة التعاونيات فان التنظيم يتم وضعه من جانب الدولة مثلما هو الحال بالنسبة لتنظيم اقامة التعاونيات . دور الدولة، اضافة الى كونها شريك محتمل، مثلما هو الحال لدى الانشاء المتوقع لشركة مشتركة للاتصالات بين الدولة واحدى التعاونيات ، يمر عبر الجانب التشريعي. على سبيل المثال، عبر الاتفاق على ميزات واعفاءات ضرائبية .

الدور الرائد الجديد للدولة في مجتمع المعلومات

كما يشير جوميز ، مارتينز وريلى فان "الفجوة الرقمية" ، والتي يقصد بها عادة عدم المساواة في النفاذ على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، خاصة الانترنت ، ليست سببا ، وانما مظهر من مظاهر الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات الحالية ، على المستوى الوطني والعالمي، والمحلي. التعامل مع الفجوة الرقمية لن يساعد في حد ذاته المجتمعات على تحسين اوضاعها المعيشية ، الحد من الفقر، او النفاذ الاكثر عدلا على السلع والخدمات.⁴⁴ من هنا فان احدى النتائج الاساسية لدراستنا هي انه من الضروري في دول امريكا اللاتينية والكاريبي بناء اقتصاد جديد: *اقتصاد مجتمع المعلومات*، مع تطويعه لاحتياجات ، مميزات، تحديات وعقبات وامكانيات الاقليم ، وان كنا لا نعلم عما اذا كان ذلك سوف يؤدي فعليا الى الحد من الفقر في الاقليم.

لا يكفي لتحقيق هذا الهدف مجرد توفير النفاذ للمواطنين او التوسع في الادارة الالكترونية للحكومات : من اجل تنمية واعادة توزيع ثروة ما يطلق عليه "الاقتصاد الجديد (او مجتمع او اقتصاد المعلومات) ، لا مفر من الامساك بالسيطرة على هذا الاقتصاد وعل شبكات البنية التحتية التي يقوم عليها . الحصول على الانترنت او اعداد اكبر من الحاسبات ، او حتى التوسع في شبكات مراكز الاتصالات ، لا يدخلنا بالضرورة في اقتصاد المعلومات . ما سبق يضعف من المشروعات التي قد تتقدم بها الحكومات ، نظرا لان اهدافها يمكن ان تنتهي الى احصاء عدد من يحصل على النفاذ بين مواطنيها ، عدد نوافذ الحكومة الالكترونية او عدد المدارس التي يتوافر بها النفاذ على الانترنت . وهذا في حد ذاته ، برغم كونه خطوة اولى لا غنى عنها ، لا ينشئ اقتصاد مجتمع المعلومات .

غالبية البرامج الحكومية في امريكا اللاتينية تهتم بشكل رئيسي بالتوصيلية، من التركيز بشكل خاص في هذا الصدد ليس على توفير شبكات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانما النفاذ على معدات عامة للنفاذ على الانترنت ، مثلما هي مراكز الاتصالات او مراكز

⁴⁴ الترجمة من جانبنا .

المعلومات . لكي تتمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من احداث تأثير ايجابي على عمليات التنمية الانسانية ، يجب الاخذ في الاعتبار ان التوصيلية ليست هدفا في حد ذاته وانما هي اداة يمكن ان تساعد على التوصل الى حلول ملموسة لمشاكل واحتياجات الافراد : العمل ، الصحة ، البرامج الاجتماعية ، برامج توفير الغذاء ، التنمية الاجتماعية ، الاقتصادية ، زيادة الدخل ، التنظيم المجتمعي والمشاركة السياسية ، الخ ...

المهم هو ليس التوصيلية في حد ذاتها ، التي يمكن ان تكون ، وبدرجة اكبر ، شكل من اشكال الاستهلاك السلبي للسلع والخدمات ، وانما المهم هو الهدف الذي من اجله تستخدم التوصيلية . دفع التنمية المستدامة والحد من الفقر لا يتحقق من خلال النفاذ على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط ، وانما هناك حاجة الى امكانية دعم القدرات اللازمة لاستخدامها ، امتلاكها ، انتاجها . وهذه العناصر تعد حيوية اذا ما كانت هناك رغبة في استخدام الانترنت كأداة في خدمة عمليات التنمية الانسانية (فيكويليفيتش وغيرها ، 2004) .

يبدو واضحا في الواقع الدور البارز والسريع الذي يحتله القطاع الخاص في انتشار التكنولوجيا واعداد اختراع الانظمة ، وكذلك دور القطاع الاجتماعي في نشر والتملك المجتمعي لهذه التكنولوجيات . ما هو ، في هذه الحالة اذا ، دور الدولة في الدمج الاجتماعي في مجتمع المعرفة ؟

في دراسة سابقة (فيكويليفيتش وفينكيليقيتش ، 2005) اشرنا الى ان دور الدولة يتمثل في استباق احتياجات ومصالح مختلف الاطراف الاجتماعية والتأهل للتشريع لها والسيطرة عليها ، وكذلك التوصل الى تفاهات عملية مع مختلف الاطراف الاجتماعية ، لهذا السبب فان حكومات دول امريكا اللاتينية والكاريبى عليها التركيز على ان تكون رائدة في مجال ادارة التكنولوجيا ، المجتمع والاقتصاد . والطريقة لتحقيق ذلك هي التركيز على الانتاج العلمى والتكنولوجى ، التعليم التخصصى ، ادارة المعرفة ، استخدام القدرات العلمية القائمة ، لتفادى هجرة العقول (BRAIN DRAIN) ودفع الاستفادة من هذه العقول (BRAIN GAIN) .

وفي المقام لاول ان يركز على توقع اتجاهات الاحتياجات والاستهلاك للتكنولوجيا من جانب الشعب وما هو معروض من جانب القطاع الخاص ، من خلال دراسات المستقبل بهدف التمكن من الحركة السريعة ، ليس للاستجابة لهذه الاتجاهات ، وانما ايضا لاستباقها فيما يتعلق بالاطار التشريعي ، التنظيم ، والاستراتيجيات والبرامج .

الحكومات بدأت تتنبه لهذه الضرورة . على سبيل المثال ، في 28 يوليو 2005 ، وزير الاقتصاد الأرجنتيني ، روبرتو لافنيا ، اعلن عن برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الشبكات . هدف البرنامج هي محو الامية الرقمية ، زيادة نسبة الحاسبات مقارنة بعدد اماكن العمل ، زيادة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرات التشغيلية لهذا القطاع ، بين اهداف اخرى . وبدوره ستكون هناك ثلاث آليات تمويل من اجل الحصول على قروض او دعم مالى . البرنامج يتم تنفيذه من جانب مركز CENTRO DE ATENCION INTEGRAL-CAI وهو المركز الوحيد للاتصال الذى سيتولى تقييم عما اذا كانت احتياجات كل مشروع صغير او متوسط تقابل حل حقيقى .

هذه ظاهرة اخيرة ، وان كانت معبرة عن تغير في توجهات حكومات الجنوب فيما يتعلق ، ليس فقط بتمويل مجتمع المعلومات ، وانما ايضا فيما يتعلق بالمبادئ ذاتها التى يقوم عليها . ضمن السياسات والاستراتيجيات التى تم التعرف عليها فى امريكا اللاتينية والكاريبى ، اخذ مؤخرا فقط فى الاعتبار ان

خلق المعرفة وإدارة المعلومات وخلق ونشر السلع والخدمات ذات الكثافة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد مصدرا للثروة، وبالتالي، كأسلوب لوضع خطط اجتماعية أفضل وتكامل أفضل للشعب بصفة عامة في مجتمع المعلومات (فينكليفييتش وغيرها، 2004). حتى وقت قريب، لم يؤخذ ما سبق في الاعتبار في كثير من السياسات والاستراتيجيات التي تم التعرف عليها، أو كان يتم تناوله كلاميا فقط. من اللازم في المنطقة تغيير الدفة ليتم توجيه الدول نحو مجتمع معلومات يحقق تنمية اجتماعية واقتصادية متماسكة ويمكنها من المنافسة في سوق عالمي كموردين لسلع وخدمات معلوماتية.

والخلاصة هي أنه من الضروري والعاجل تنفيذ حكومات الاقليم لسياسات متكاملة في قطاعات الاتصالات، المعلوماتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، بهدف صياغة استراتيجيات تنمية تكنولوجيا، اقتصادية، وعلمية من خلال مبادرات للتنمية الاجتماعية والثقافية وفي مجال الاتصالات.

الدور الجديد للمجتمع المدني

المجتمع المدني لاعب هام في بناء مجتمع المعلومات (فينكليفييتش، 2004) من اجل دفع الاستخدام الملازم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف الحد من الفقر ودفع التنمية المستدامة، على منظمات المجتمع المدني ان تأخذ في الاعتبار الاهداف التالية، على المستوى المحلي والاقليمي:

- ان تكون واعية لمعنى اقتصاد المعرفة من اجل التنمية، ونشر هذا الوعي لدى المواطنين ومنظمات المجتمع المدني.
- التيقن من ان اقتصاد المعرفة تترتب عليه فرص جديدة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني، وفي المقام الاول، من اجل التنمية المستدامة.
- المشاركة في صياغة سياسات وطنية، اقليمية-كلية وعالمية، من اجل بناء القدرات التكنولوجية في الدول النامية.
- التدخل من اجل التخفيف من التأثيرات السلبية لاقتصاد المعرفة على الاقتصاديات الهشة، والفئات الاجتماعية الضعيفة.
- العمل من اجل رفع الاستعدادية-الالكترونية للمواطنين ووضع رؤية جديدة: النظر الى ما بعد المسائل الحالية حول التوصيلية، النفاذ، برمجيات المصادر المفتوحة او المجانية، من اجل الاهتمام بالسيطرة، على الاقل جزئيا، على البنية التحتية للانترنت، اخذا في الاعتبار انه ومن اجل تنمية واعادة توزيع ثروة اقتصاد المعرفة، من الضروري الاحتفاظ بالسيطرة عليها. النفاذ على الانترنت، مزيد من الحاسبات، او تنفيذ شبكات مراكز معلومات لا يدمج بالضرورة المجتمعات في اقتصاد المعرفة.

استراتيجيات ممكنة للمجتمع المدني

التخطيط لخلق وخلق تكنولوجيا متاحة وسهلة الاستعمال للمواطن المتوسط. هذه التكنولوجيات يمكن مثاليا ربطها بمشروعات محو الامية التكنولوجية و\او برامج التوظيف الذاتي. اذا ما كانت ناجحة، فان هذه التكنولوجيات يمكن تصديرها لدول اخرى.

تطوير ابحاث متعددة تشارك فيها كل افرع العلوم حول الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للتبادل والتعاون التكنولوجي داخل الاقاليم-الكلية (على سبيل المثال امريكا اللاتينية، الهند، الصين، جنوب

افريقيا)، مركزة على تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية، الدمج الكامل في مجتمع المعلومات والحد من الفقر .

تحديد شركاء في الاقاليم -الكلية النامية من اجل انشاء شبكات ، تهدف الى تنمية شبكات التعاون. المشاركة في المفاوضات بين الحكومات الوطنية وشركات الاتصالات، لضمان تنظيم الخدمات التليفونية ، الاتصالات اللاسلكية وتكاليف النفاذ للمستخدمين ، والتوزيع العادل للبنية التحتية على اراضي الدولة ، تشجيع التكامل متعدد القطاعات (بمشاركة القطاعات العامة والخاصة ، المجتمع المدني ، القطاع الاكاديمي ، ومؤسسات التعاون الدولي)، الضرورية من اجل تنفيذ الاعمال الموجهة نحو التنمية الاجتماعية الاقتصادية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

من الضروري ايضا ان يتمكن المجتمع المدني من عقد تحالفات بناء مع مختلف الاطراف المشار اليها عاليه من اجل تحقيق اهداف التنمية هذه ، تشجيع قدرات اقامة مشروعات الاعمال الحرة والمبادرات من جانب المواطنين ، من خلال مساعدتهم على البحث عن التأهل لادارة الشركات والمشروعات الصغيرة جدا ، والحصول على قروض ميسرة لتمويل المبادرات التي تعتمد على التكنولوجيا، وتنمية الانشطة التي تضمن ان يتم اعادة التوزيع العقلاني لفوائد التنمية الاقتصادية بشكل عادل بين السكان .

واخيرا فلا بد من اعادة اطلاق والحفاظ على حوار طويل الامد حول التفاعلات بين منظمات المجتمع المدني واقتصاد المعرفة ، وبشكل خاص فيما يتعلق بما يتم من أنشطة بعد القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، والتي تؤدي الى تحقيق الاهداف والمقاصد المنصوص عليها .

5. الختام....

حين تتم مناقشة استراتيجيات مبتكرة للحكومات والمجتمع المدني في الجنوب من اجل بناء مجتمع المعلومات ، من الضروري الاخذ في الاعتبار ان تعددية القطاعات والتعاون والتبادل جنوب جنوب لا غنى عنها لتحقيق تنمية مدمجة بالكامل في مجتمع المعلومات على اساس عادل ومتوازن . لكي يكون بناء هذا المجتمع بالفعل مفيد لكافة الاطراف المشاركة فيه ، تقترح بعض الاجراءات ، بهدف التحفيز على الحوار :

فيما يتعلق بالعمل الحكومي

على الحكومات الوطنية ان تكون اهم محرك ومستخدم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، من خلال الحكومة الالكترونية ، التعليم ، العلوم والتكنولوجيا ، الصحة العامة ، البرامج الاجتماعية والبرامج الاقتصادية . ولكن يجب اللا تعمل الحكومة في عزلة وانما من خلال التعاون مع المجتمع المدني ، الشركات الخاصة والقطاع الاكاديمي . في هذا الاطار ، عليها :

-التوصل الى اتفاقيات متعددة القطاعات بين دول وتجمعات دول الجنوب .
تحمل مسئولية انشاء والحفاظ على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف ضمان النفاذ الشامل باسعار معقولة للشعب بأكمله ، بما في ذلك في المناطق غير المجزية ربحيا . في هذا الصدد ، من المهم الاخذ في الاعتبار المقترحات التي تصدر في وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات⁴⁵ .

-اقامة اتفاقيات متعددة القطاعات ومفاوضات مع شركات الاتصالات من اجل انشاء والحفاظ على البنية التحتية بكل انواعها من اجل ضمان النفاذ الشامل على المعلومات والاتصالات . التفاوض على مشاركة الشركات الخاصة في بناء ووضع ومد البنية التحتية لمجتمع المعلومات من خلال انشاء صناديق عامة للاستثمار موجهة نحو الاستخدامات الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تمول من خلال نسبة من عائدات الشركات المخصصة .

نقل معلومات مسبقة حول الاتفاقيات التي تتفاوض عليها الحكومات ، الى المجتمع المدني ، القطاعات الاقتصادية المعنية (رجال الاعمال ، الغرف التجارية ، الخ) ، والى قطاعات العلوم والتكنولوجيا المرتبطة بانشطة مجتمع المعلومات .

تشجيع مشاركة القطاعات المشار اليها عاليه في المناقشات قبيل التقدم بمشروعات اتفاقيات ، اشكال تنفيذها ، تنظيمها والاشراف عليها . وهذا يشمل الاعداد القانوني المكثف للاتفاقيات بما في ذلك موضوعات القانون الدولي ، الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الماليات ، المدني ، قوانين العمل وحقوق المؤلف ، وكذلك دعم الانضباط والشفافية في تنفيذ الاتفاقيات والالتزام بها .

⁴⁵ انظر على سبيل المثال :

WSIS-03/GENEVA/DOC/5-S: "La infraestructura es fundamental para alcanzar el objetivo de la integración en el ámbito digital, propicia el acceso universal, sostenible, ubicuo y asequible a las TIC para todos, teniendo en cuenta las soluciones pertinentes ya aplicadas en los países en desarrollo y en los países con economías en transición para ofrecer conectividad y acceso a zonas distantes y marginadas en los ámbitos regional y nacional".

(http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03-WSIS-DOC-0005!!PDF-S.pdf)

-التفاوض مع غرف المعلوماتية والاتصالات حول اليات (مثل الاسعار المخفضة، الرسوم الموحدة، الخ ..).

-الحفاظ على تنظيم الدولة لسوق الاتصالات ، وفتح الاسوق امام عدد اكبر من الاطراف والمستثمرين ، مع تفادي الاحتكارات الخاصة.

-تشجيع حملات التعليم المستمر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الموظفين، المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الصغيرة جدا ، والمنظمات المجتمعية.

-انشاء وادارة مراكز نفاذ عام على الانترنت ، بشكل خاص فى مناطق الدخل المنخفض او ضعيفة الكثافة السكانية .

-تنفيذ اتفاقيات مع المنظمات المجتمعية من اجل ادارة واستخدام مراكز النفاذ العام على الانترنت .

-تنفيذ اتفاقيات بين الحكومات الوطنية و\او المحلية وشركات الاتصالات من اجل التوصل الى اسعار تفضيلية لتشجيع استخدام الانترنت (على سبيل المثال ، من خلال تطبيق رسوم معدلة).

-تنفيذ اتفاقيات بين الحكومات الوطنية و\او المحلية ومقاهى المجال السيبرانى او مراكز النفاذ الخاص من اجل شراء "ساعات توصيلية" للطلبة والمواطنين ذوى الدخل المنخفض .

فيما يتعلق بانشطة العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بمجتمع المعلومات

-تطوير دراسات مستقبلية تتعلق بالاقتصاد الجديد تأخذ فى اعتبارها تطورات الوضع الدولى، ومختلف الاحتمالات الممكنة فيما يتعلق بالانماط المختلفة للاتفاقيات بين الدول او مجموعات من الدول .

-تطوير استراتيجيات بالنسبة لتوظيف العلماء ، وبشكل خاص الاقل سنا ، من اجل الحد من هجرتهم او هجرة العقول ("BRAIN DRAIN") التى ترجع الى معاناتهم بسبب عدم توافر الفرص، او جاذبية مراكز الابحاث فى الدول الصناعية⁴⁶ و ، على العكس ، لتحفيز كسب العقول (BRAIN GAIN) ، التى تحافظ على اتصالات العلماء والفنيين المهاجرين مع مؤسسات البلد الام ، والتى يمكن ان ينقلوا لها المعرفة .

-رفع الميزانيات الوطنية المخصصة لقطاع العلوم والتكنولوجيا ، وبشكل خاص فى المجالات المرتبطة بمجتمع المعلومات .

-البحث عن وتحديد مجالات الاولوية فيما يتعلق بالابحاث والتنمية من جانب العلوم والتكنولوجيا المرتبطة بمجتمع المعلومات .

-تشجيع الروابط البناءة فيما بين الجامعات ، مراكز ومؤسسات البحوث والتنمية ، الشركات ، والحكومات الاقليمية والمحلية .

-تنمية روابط الشبكات فائقة السرعة فى مراكز الابحاث والتنمية⁴⁷ .

فيما يتعلق بانشطة المجتمع المدنى

-المشاركة فى المبادرات والمفاوضات حول اشكال تمويل انشاء مجتمع المعلومات من اجل التنمية فى الدول والاقاليم الخاصة بها .

⁴⁶ انظر فى هذا الصدد الحديث الصحفى لماريو البرنوز فى جريدة La Nacion ، عدد 2004\2\28 :
"Hay doble discurso sobre la ciencia, www.lanacion.com.ar"

⁴⁷ تم بالعل ضمها الى جدول اعمال الميركوسور :

MERCOSUR/RECYT/COMISION TEMÁTICA SOCIEDAD DE LA INFORMACIÓN/ACTA N° 2/02, en el año 2002⁴⁷ .

تولى دور نشط - بالمشاركة مع اطراف اجتماعية اخرى - فى وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لضمان استخدام الابتكارات التكنولوجية كأداة قوية ، كما هى بالفعل، لصالح التنمية المستدامة والحد من الفقر .

- المشاركة فى انشاء وسائل تعليمية جديدة، او تحويل القائم منها، من اجل التمكن من توفير الاعداد اللازم للمواطنين لى يكونوا اطراف فاعلة فى اقتصاد المعرفة ، وعدم معاناتهم سلبيا من نتائجه . هناك فرص للتفاوض على والمشاركة فى و\او تجديد التعليم العالى، فى السياسات والاستراتيجيات من اجل دفع انتاج المحتوى، ومن اجل دعم العلاقات فيما بين النظام التعليمى وقطاع العلوم والتكنولوجيا ، بين قطاعات اخرى .

- البحث عن والتفاوض من اجل التمويل والدعم التكنولوجى لمساعدة انتاج المحتوى المحلى .
- المطالبة بالنفاذ على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التطوير العادل والممتد للبنية التحتية الوطنية للمعلومات ، مرتبطة بالهياكل الدولية للمعلومات والاتصالات والتي تولد النفاذ الشامل باسعار معقولة للشعب .

- المشاركة فى المفاوضات بين الحكومات الوطنية وشركات الاتصالات من اجل ضمان تنظيم قطاع التليفونات ، الاتصالات اللاسلكية واسعار النفاذ للمواطنين ، وكذلك التوزيع العادل للبنية التحتية فى الاراضى الوطنية .

تشجيع التعاون متعدد القطاعات (بمشاركة القطاع العام والخاص، المجتمع المدنى، القطاع الاكاديمى، مؤسسات التعاون الدولى) ، الذى يعد محورى من اجل تنفيذ الأنشطة الموجهة نحو التنمية الاجتماعية -الاقتصادية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

مطالبة المؤسسات العامة وقطاع العلوم والتكنولوجيا وضع مؤشرات حول مجتمع المعلومات تعكس بشكل مناسب الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، حتى يمكن تقييم ومتابعة السياسات العامة ، وايضا مبادرات القطاع الخاص والتعاونى فى هذا المجال . هناك حاجة لمنهج بحثى بديل من اجل تقييم الاستيعاب الاجتماعى والاقتصادى للتكنولوجيا من جانب المجتمعات .

- المشاركة فى مناقشات وقرارات القطاع العام والخاص حول افضل نظم لتشغيل وتنافسية القطاعات المحورية للاقتصاد الوطنى والاقليمى من خلال سياسات واستراتيجيات .

تحديد ونشر طرق جديدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحل المشاكل الاكثر اهمية للتنمية: التعليم، الصحة، التنمية فى المدن والتنمية الريفية، خلق وظائف، الحفاظ على الموارد الطبيعية، الخ...

تشجيع ، على المستوى الوطنى والاقليمى ، زيادة حافز التنمية الاقتصادية من خلال تضمين وسائط المعلومات فى كل مستويات الادارات الحكومية .

-المطالبة بتيسير نفاذ المواطنين على معلومات القطاع العام ، امر اساسى حتى يتمكن المواطنون وايضا الشركات الاستفادة من الفرص القائمة لدى الرغبة فى الاستقرار فى مدينة اخرى ، او مقاطعة او دولة اخرى فى الاقليم . هذه المعلومات تعد هامة لاسباب ادارية (حقوق، واجبات، اجراءات خاصة بالشركات والعمال ، الخ ..) ، وتعد هامة ايضا الاحصائيات والمعلومات المالية .

تشجيع مشاركة المرأة فى الأنشطة ، التعليم والتأهيل ، المرتبطة بمجتمع المعرفة . ان يتم فى مواجهة الحكومات التشجيع على فتح الباب امام المشاركة المتساوية للمرأة فى اتخاذ القرارات المرتبطة بالنفاذ واستخدام هياكل ومعدات مجتمع المعلومات .

تحفيز القدرة على توليد مبادرات اقتصادية بين الشعب، من خلال مساعدة الافراد والمجموعات للحصول على تأهيل فى مجال ادارة المشروعات الصغيرة جدا ، والقروض الميسرة لتمويل المشروعات القائمة على قاعدة تكنولوجية .

دعم الأنشطة من أجل ضمان إعادة توزيع عائد النمو الاقتصادي بين الشعب .
-الحفاظ على حوار طويل الأمد حول التفاعلات بين منظمات المجتمع المدني واقتصاد المعرفة، كجزء من العملية التي تخرج من القمة العالمية لمجتمع المعلومات .

للاطراف الاجتماعية المتعددة

من المهم في الختام الأخذ في الاعتبار المقترحات الواردة في خطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق بضرورة المتابعة والتقييم سواء للخطوات التي تم اتخاذها أو تلك المقرر تنفيذها. وبشكل خاص "صياغة مخطط واقعي على الصعيد الدولي لتقييم الاداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) بواسطة المؤشرات الاحصائية المقارنة ونتائج البحوث من أجل متابعة تحقيق الغايات والاهداف والمقاصد الواردة في خطة العمل هذه، مع مراعاة الظروف الوطنية لكل دولة ."

ويمكن اجمال هذه المقترحات على النحو التالي :
-صياغة واطلاق رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنويا او كل سنتين .
-تنفيذ مؤشرات وعلامات قياس توضح حجم الفجوة الرقمية، وان تبقى قيد التقييم الدورى للتمكن من قياس ما يتم تحقيقه من تقدم فى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الانمائية المتفق عليها دوليا ، بما فى ذلك اهداف اعلان الالفية.
-اعداد تقييمات دورية، من جانب المنظمات الدولية والاقليمية ، فيما يخص النفاذ الشامل لجميع الشعوب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
-وضع مؤشرات خاصة بالجنسين من ناحية استعمال كل منهما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجاتها منها، مع تحديد مؤشرات لقياس النتائج .
-انشاء وتشغيل موقع على شبكة الويب يتضمن افضل الممارسات والمشروعات التي تحقق نتائج طيبة، استنادا الى تجميع المعلومات التي يساهم بها جميع اصحاب المصلحة .
-ان تنشئ جميع الدول والاقاليم ادوات لتوفير معلومات احصائية عن مجتمع المعلومات مع مؤشرات اساسية وتحليلا للابعد الرئيسية لمجتمع المعلومات .

هذه المهام تمثل مجالا مثاليا للتعاون متعدد القطاعات، نظرا لان وضع مؤشرات ومهام التقييم هي عملية بالغة التعقيد ، تتطلب احيانا رؤى متعددة تغطى افاق عريضة ومتنوعة من الأنشطة مع نتائج واحتياجات غاية فى الاختلاف ، بما فى ذلك اطراف ومؤسسات دولية واقليمية ووطنية متعددة ، وايضا عامة او اتحادية او خاصة . هذا ومن المؤكد ان اى من هذه الاهداف لن تتحقق مع عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات : هذه هي الشرارة للانطلاق نحو بناء مجتمع معلومات منصف، متوازن ، متعدد القطاعات، وبشكل خاص ، منتج .